التحديات الأمنية والسياسية
للأستثمار في العراق

كراسة استراتيجية

العدد 25 - 2024

التحديات الأمنية والسياسية للأستثمار في العراق

أ د. وسن احسان عبد المنعم

أ. م. د علي طارق جاسم الزبيدي

د. عمار جعفر مهدي العزاوي

2024

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

كراسة استراتيجية
تعنى بالموضوعات الساخنة في العراق و المنطقة والعالم

رئيس التحرير
أ.د. محمد منذر جلال

هيئة التحرير
د. عمار عباس الشاهين
نور نبيه جميل

المدقق اللغوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

عنوان الكراسة: التحديات الأمنية والسياسية للأستثمار في العراق

تاليف : أ د. وسن احسان عبد المنعم
أ. م. د علي طارق جاسم الزبيدي
د. عمار جعفر مهدي العزاوي

العدد 25/ الطبعة الاولى - 2024

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3371) لسنة 2023
رقم الايداع الدولي ISBN: 978- 9922- 8750- 0- 2

جميع الحقوق محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة المركز

يُعد الاستثمار في عالمنا المعاصر أهم الأساليب في تطوير البلدان وانتعاش اقتصادها، وهو المرتكز في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي بدورها تُضفي على البلدان الاستقرار بأنواعه كافة والرفاهية، فضلاً عن إن محور الاستثمار والتنمية كحق أصبح اليوم يمثل الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان، اما على صعيد العراق فأنه يتمتع بالأهمية الاستراتيجية أذ يعد محط تطلعات وتوجهات الدول في العالم في مجال المشاريع الاستثمارية، خاصة أنَّ العراق بلد متنوع وغني بالموارد مايميزه عن دول عدة، فمجالات التوسع الاستثماري فيه كبيرة ذا ما اريد أنْ يكون هناك تنفيذ لمشاريع اقتصادية وتنموية.

وعند الرجوع إلى شكل وحجم الإستثمارات في العراق بعد تحول النظام السياسي في عام 2003، نجد أن سبل تقدمه ضعيفةٌ جداً قياساً وحجم الثروات والفرص الإستثمارية المتاحة، ويعزى هذا الضعف والتراجع إلى محددات عدة أهمها غياب الامن لمدد طويلة لأسباب عدة و أزمة التخطيط وتعدد التشريعات المتناقضة وشكل إدارة الدولة مع تحدي مواجهة الإرهاب في فترات متقاطعة أدت الى التخوف من الاستثمارسواء على المستوى الداخلي او الخارجي والتحول نحو اللامركزية الإداريـة فضلاً عن أهم عائق وتحدي والمتمثل بالفساد الإداري والمالي الذي كان له الأثر الكبير في تأخير عجلة البلد بشكل عام والإستثمار بشكل خاص.

التحديات الأمنية

ومسوغات النهوض الاستثماري في العراق

أ.د. وسن احسان عبد المنعم

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

يعد الاستثمار المدرك أساس النمو الاقتصادي وأهم المرتكزات التي تتحقق فيها التنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي بدورها تضفي قدرا من الاستقرار والرفاه والديمومة وفق بيئة أمنية خالية من التحديات وداعمة رئيسية لتطوره ورقيه. فالدولة التي تنخفض في بيئتها الاستثمارية نسبة المخاطرة تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية والجذب للاستثمارات، كما ان البلد الذي يحرز موقعا متقدما في مجال التنمية البشرية يحقق درجة عالية في مؤشر ثروة الامم الناهضة. وفي العراق نجد ان التركيبة البنيوية للبيئة الامنية فيه ذات عناصر متعددة وغاية في التعقيد جعلته يتصف بالاضطراب والغموض حينا والتقلب من حال لحال حينا آخراً نتيجة التفاعلات القائمة مع مخرجاتها داخليا والتاثيرات الخارجية عليه. ويمثل الاقتصاد عموما والاستثمار بشكل خاص عنصرا استراتيجيا استثنائيا يؤثر ويتأثر داخل المنظومة الامنية وجاهزيتها انطلاقا من طبيعة الامكانات المالية التي تمتلكها الدولة، فهو العامل المحفز للتعاون او الصراع وله اهمية كبرى في رسم ملامح المشهد الأمني من حيث تداخله مع المحفزات كدافع للنهوض الاستثماري ام عدمه.

المبحث الاول

تحليل البيئة الاستثمارية العراقية الراهنة

ان البيئة الاستثمارية في اي مجتمع تعد الدعامة الرئيسية في تطوره وبنائه ورقي مجتمعه ورفاهيته، ذلك انها تعمل بشكل اساسي على تقليل حدة الفجوة الاقتصادية والاجتماعية للدول وداعما لاستقرار أمنه وسلامته [1]. ولكي يتحقق ذلك لابد من وجود ادارة سليمة للاقتصاد الكلي وبنية اساسية معقولة وقدر من التطور المالي والبشري لتكون محفزات تدفع بالاستثمار نحو النجاح.

المطلب الاول/ واقع المناخ الاستثماري في العراق:

تتسم بيئة العراق بانها بيئة صعبة الجذب للاستثمار ومرتفعة المخاطر نسبيا بين منطقة وأخرى، اذ ان استمرارية الاعتماد على احادية الاقتصاد في ادارة دفة الايرادات الكلية القائمة عللى النفط بشكل رئيسي ولدت فرصا قليلة بالنسبة للمستثمرين رغم الانفتاح نسبيا في قطاعات اقتصادية حالية من حيث اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر وتحديدا في القطاعين العقاري والسياحي وهو ما يتطلب جهودا كبيرة في تعزيز التنويع في النشاط الاستثماري وبما يقلل من عامل المخاطرة ويزيد من اقبال المستثمرين عند توفر عامل الامن والاستقرار كعامل اساسي. ان ثقة المستثمرين ترتبط بعلاقة دالية مع استقرار الحكومة، لذلك تظهر اهمية المناخ السياسي في التأثير على القرار الاستثماري وخاصة حالة الامن والاستقرار السياسي وطبيعة العلاقات بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة في الداخل المحلي.

كما ان عملية تشجيع الاستثمارات وما تعانيه من إنفاق للأموال على المشاريع الجديدة او توسيع القائم منها مع استيراد السلع والخدمات والخبرات والعمالة المنفذة لها، ستحقق وضعا جديدا يعمل على خلق حالات مختلفة من الانفتاح والمنافسة والسعي نحو تعميق التوازن بين العرض والطلب وبين هيكل وحجم الحاجات الضرورية وكيفية وفترة تلبيتها مع زيادة وتيرة نمو حجم الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع حجم الدخول خاصة ذات الصلة بالاستثمارات الاجنبية فضلا عن الزيادة المستمرة في سرعة وكمية النقود المتداولة[2]. فالاستثمار ليس غاية بحد ذاته بقدر ماهو وسيلة لتحقيق الاهداف التنموية ولاجل الاستفادة من التمويل الدولي والتكنلوجيا الحديثة لتقوية القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي الزراعة والصناعة لكي تصبحان ذات قدرة على الحفاظ على ميزاتها النسبية

امام البضائع والسلع الأجنبية [3]. وبقدر ما حدد قانون الاستثمار رقم (39) الصادر في ايلول 2003 تشجيع مبدأ المشاركة بين المستثمر العراقي والمستثمر الاجنبي مع تقديم التسهيلات وابرام الاتفاقيات اللازمة لتأسيس مشاريع استثمارية فاعلة، نجد ان قانون الاستثمار الذي اقره مجلس الرئاسة في (30) تشرين الثاني 2006 قد نص على تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار المسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيقها خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصرا [4]، فضلا عن تشجيع القطاع الخاص والاجنبي للاستثمار ولتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل للعراقيين وبما يسهم في تطوير العملية الانتاجية ويعزز من قوة ميزان المدفوعات والميزان التجاري للبلد.

ان الملاحظ اليوم ان بعض المناطق التي تتمتع بالاستقرار الامني والسياسي وتحديدا شمال العراق (كردستان العراق) شهدت تسارعا ملموسا في رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار فيها، يقابلها مناطق مازالت الشركات تحجم في المغامرة بمليارات من الدولارات للاستثمار بالرغم من تحقيقها قدرا نسبيا من الاستقرار الامني والسياسي، وهو ما يجعل من خسارة الاستثمار عالية جدا. كما ان توجهات العديد من الشركات العالمية ركز تحديدا على مجال النفط في العمل والاستثمار وأصبح العراق ارضا خصبة للمستثمرين ورغبة واضحة لرأس المال الاجنبي في الاستثمار في هذا القطاع أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية وذلك بسبب الدراسات المتعمقة التي تستشرف امكانيات الربح والعائد المرتفع مقارنة بالتكلفة وبالبدائل المتاحة في السوق ويسبق ذلك كله بالدرجة الاولى التشريعات القانونية، والمناخ المستقر والبيئة الآمنة نسبيا. ذلك انه لن يستطيع اي بلد ان يفوز بثقة المستثمر الاجنبي الا إذا اتسم نظامه السياسي بالاستقرار حاضرا ومستقبلا وتلاشت مخاطره غير الاقتصادية الى أدنى حد ممكن وهوما ظهر جليا في العديد من الفرص الاستثمارية التي بدأت تبرز في قطاعات اقتصادية معينة لتكون بديلة او مساعدة في زيادة الموارد المالية للدولة العراقية وتخلق فرصا جديدة نحو التنويع الاقتصادي لمصادر الدخل القومي، وتتمثل [5]:

اولا/ قطاع الصناعة: وبحسب المصادر الرسمية تمتلك وزارة الصناعة العراقية نحو (65) شركة قائمة في مختلف القطاعات الصناعية وأكثر من (240) معملا صناعيا، معروضة جميعها للاستثمار الاجنبي على اساس الشراكة وليس البيع، ويقدر حجم الاستثمارات

بنحو (4) مليار دولار لإعادة تأهيلها، فضلا عن اعادة تأهيل شركة البتروكيمياويات والقطاعات الانشائية التي تحتل اليوم الاولوية المتقدمة في الاستثمار، وذلك نظرا للدمار الذي طال منشآتها ومرافقها فضلا عن القطاعات الصناعية الاخرى ومنها الدوائية. وقد اعلنت وزارة الصناعة في شباط 2022 عن المضي باجراءات تعديل قانون الاستثمار المعدني رقم (91) لسنة 1988 وبما يخدم المرحلة الراهنة ويتناسب مع القوانين السارية، وياتي ذلك في ظل توجه هيئة المسح الجيولوجي نحو تعظيم موارد الدولة المالية الأمر الذي سينعكس ايجابا على الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل ودعم الصناعة الوطنية[6].

ثانيا/ قطاع السياحة: ان صفة التنوع التي يمتلكها العراق لمصادر الاستثمار تجعله جاذبا لها، فتنوع قطاع السياحة لمصادره جعلته جاذبا للحصول على الموارد الاقتصادية الغنية من السياحة الدينية وسياحة الاثار وسياحة المناطق الطبيعية والبحيرات والانهار، ذلك ان قطاع السياحة يعد عاملا مستداما ومن المستحيل زواله بالرغم من ان خطة التنمية الوطنية 2018ـ 2022 لم تشمل القطاع السياحي ضمن استراتيجيتها نحو التنمية الاقتصادية وما مطلوب من تحقيق لمستوى نمو سياحي في هذه الفترة، وهو ما جعل هذا القطاع يشهد محدودية في الاستثمارات الاجنبية متزامنا مع عدم وجود قانون خاص بالاستثمار السياحي وبما يجعل من تحقيق الاستقرار الامني والسياسي شرطا لازما نحو تطوير هذا القطاع وتوسيع نشاطاته المتنوعة.

ثالثا/ قطاع العقارات: إن الموقع الجغرافي للعراق من الناحية الدينية جعلت من الاراضي الواقعة قرب العتبات المقدسة من اهم الاماكن في العالم في جلب رؤوس الاموال للاستثمار، فضلا عن المدن ذات الحركة التجارية القوية التي لاتقل اهمية عن المحافظات ذات الطابع الديني، مع التوجه الكبير اليوم نحو بناء الالاف من الوحدات السكنية وعلى عموم محافظات العراق.

رابعا/ قطاع البنية التحتية: لقد كان للزيادة في حجم القروض والمنح التي منحها البنك الدولي دورا مهما في تحسين المناخ الاستثماري في العراق، اذ قدم البنك الدولي قروضا بمليارات الدولارات وعلى فترات زمنية متعددة لتمويل مشاريع البنية التحتية في قطاعات التعليم والصحة والنفط والكهرباء والاتصالات والري.

ان التوجه القادم نحو تعزيز جانب الاستثمارات وبقوة لتحقيق التنمية، يتطلب من الحكومة اجتذاب وتشجيع القدر الملائم من المستثمرين المحليين على الاستثمار داخل العراق

بدلا من اتجاه مدخراتهم نحو البنوك الاجنبية للحصول على عائد أكبر مما تقدمه البنوك الوطنية او استثمارها في قطاعات اخرى خدمية غير انتاجية، فضلا عن تعزيز المناخ الامني لجذب المستثمرين الاجانب التي يكون لها دور في نقل التقنيات الحديثة واساليب الادارة والتسويق المتطورة، كما تعمل على تدريب العمالة الوطنية وفتح اسواق للعراق في الخارج[7]. والعراق يعد من اهم الاسواق الاستهلاكية الكبيرة ولكافة انواع السلع والخدمات، ومع توافر الاستقرار الامني اصبحت الشركات الاجنبية والعربية أكثر استعدادا لأخذ المخاطرة والعمل في الظروف الراهنة، والى جانب اعادة بناء البنية التحتية وتوسيع القاعدة الزراعية والصناعية توجه الاستثمار اليوم نحو بناء الفنادق من الدرجة الاولى واقامة مستشفيات خاصة ومدارس ومتاجر ومخازن وشبكة اتصالات حكومية ومراكز ترفيهية وسياحية بارزة. لقد كان لدعم برامج الاصلاح الاقتصادي والاداري والمالي فضلا عن الايدي العاملة الرخيصة مع عامل الاستقرارالنسبي جعل من العراق اليوم منفتحا وجاذبا للاستثمارات الاجنبية بحدود مازالت متواضعة طامحا ليكون أفضل ومنافسا اقليميا في المستقبل.

المطلب الثاني/ المقومات والامكانات المتاحة للاستثمار في العراق:

منذ عام 2003 والحكومة العراقية تواصل الجهود في مسار اعادة البناء والانماء الاقتصادي محاولة توفير المناخ الاستثماري الملائم رغم كل الظروف والارهاصات التي قوضت عمليات البناء وخلقت بيئة عدم استقرار أمنى وسياسي اثرت على كل مفاصل اقتصاد الدولة. ان الاقتصاد العراقي يمتلك من الامكانات وعناصر القوة ما تجعله قادراً على بناء مستقبله وأمنه من جديد، فهو يملك ثالث خزين احتياطي نفطي مؤكد في العالم يتجاوز حدود (115) مليار برميل فضلا عن الثروة الغازية والمعدنية الهائلة والموارد المائية المتنوعة والسوق المحلية الكبيرة وقوة عمل تزيد عن (10) مليون شخص وتشكل قرابة (40%) من عدد السكان البالغ (43,53) مليون نسمة حسب حصاء عام 2021 [8]، وتجاوز حدود (45) مليون نسمة في شهر شباط عام 2023 حسب التقرير الامريكي لمسح تعداد سكان العالم الأخير [9]. كما استطاع العراق ان يطفئ نسبة (80%) من الديون المترتبة عليه والتي قدرت ب(130) مليار دولار.

ويرتبط الاستقرار السياسي بالاستقرار الامني بشكل وطيد، فالاخير يوفر الظروف المناسبة للاول من جهة ويحمي الافراد والممتلكات من اخطار الفوضى والجريمة من جهة ثانية. ان عدم توفر ذلك نتيجة لسنوات عجاف من الحصار والحروب والازمات قادت الى تشوهات في الاقتصاد بالكامل واحتاج العراق فيها لسنوات طويلة من العمل المخطط والممنهج لأجل ازالتها [10]، من خلال خطط التنمية الوطنية لسنوات متتالية (2017/2013 ـ 2022/2018) والخطة التنموية الاخيرة والتي هي في خوض المراحل النهائية والمصادقة عليها للسنوات (2027/2023)، والتي تسعى جميعها الى اعادة الحياة للقطاعات الانتاجية والاستثمارية والسلعية والبنى التحتية والخدمية والعمل على زيادة اسهاماتها تدريجيا وبشكل فاعل في الاقتصاد من جديد. وبناء شراكات حقيقية للقطاع الخاص مع الجهات والمؤسسات الحكومية.

وفقا لذلك، فقد قدرت الاستثمارات المطلوبة من القطاعين العام والخاص لتحقيق معدل للنمو المستهدف والبالغ (7%) بمبلغ اجمالي قدره (220,6) تريليون دينار عراقي وبما يعادل (186,7) مليار دولار لسنوات الخطة (2022/2018) وهو مبلغ ضئيل جدا قياسا لبقية الدول العربية على الرغم من كونه بداية لانفتاح استثماري داعما للنمو الاقتصادي، منه مبلغ (132) تريليون دينار توفره الحكومة كاستثمار حكومي والباقي المقدر (88,6)

تريليون دينار يعبر عن استثمارات القطاع الخاص بمختلف الاشكال. كما هو مبين في جدول (1).

جدول (1) الايرادات والاستثمارات المقدرة للخطة 2018 ـ 2022 (تريليون دينار عراقي)

اجمالي الايرادات المتوقعة	440.0
اجمالي الاستثمارات المطلوبة	220.6
الاستثمارات المقدرة في الموازنة العامة للدولة	132.0
الاستثمارات المتوقعة من القطاع الخاص	88.6

المصدر: خطة التنمية الوطنية 2018 ـ 2022، وزارة التخطيط العراقية، حزيران 2018، ص 62.

حسب الجدول اعلاه فأن حجم الاستثمار الحكومي المتوقع تحقيقه فعليا هو (132) تريليون دينار عراقي وبما يعادل (111,7) مليار دولار وتشكل نحو (60%) من اجمالي الاستثمارات المطلوبة والبالغة (220,6) تريليون دينار عراقي، في حين بلغت اسهامات القطاع الخاص (88,6) بما يعادل (75) مليار دولار وبما يشكل (40%) من اجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف وفق سنوات الخطة.

لقد أسهمت القطاعات الاقتصادية بالاستثمارات المطلوبة سنويا لكل قطاع واستمر قطاع النفط في تسلسله الاول من الاستثمارات وبحدود (38,4%) وبمبلغ قدره حوالي (84,7) تريليون دينار عراقي باعتباره من أكثر القطاعات حاجةً الى الاستثمارات الواسعة ولأنّه قطاع يمتلك رأس المال ويحتاج الى تكنلوجيا متقدمة وايضا لمواجهة التزامات شركات النفط العالمية. في حين استحوذت على نصف الاستثمارات المقدرة بحدود (49,5%) قطاعات البنى التحتية (الكهرباء والماء، البناء والتشييد، النقل والاتصالات). مقابل ذلك انخفضت حصة القطاعات الانتاجية والسلعية (الزراعة والصناعة التحويلية) الى نحو (5,6%) ذلك الى ضعف القدرة الاستيعابية فيهما مع التخلف في التكنلوجيا والمنافسة غير العادلة للسلع المستوردة بالرغم من التحسن النسبي الواضح والاستقرارية في العوامل غير الاقتصادية[11]. والجدول (2) يوضح التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة للأعوام 2018 ـ 2022.

وفقا لذلك، استهدفت الخطة الى تحقيق معدل نمو حقيقي عند (7%) للناتج المحلي الاجمالي مع معدل النمو السكاني وقدره (2.5%) وهو مايعني تحسنا ملحوظا في زيادة

متوسط نصيب الفرد الحقيقي بنحو (4,5%) والبالغ حوالي (6,9) مليون دينار مع نهاية عام 2022 وهي اعلى زيادة مقارنة بالاعوام السابقة لعام 2007 نحو (4,9) مليون دينار عراقي ونحو (5,1) مليون دينار عراقي لعام 2016 وفق مخرجات الخطط التنموية السابقة.

جدول (2) التوزيع النسبي للاستثمارات المطلوبة خلال الاعوام 2018 ـ 2022

القطاع	الاستثمار (مليار دينار)	(%)
النفط	84683.7	38.4
الزراعة	7574.2	3.4
التعدين	28.6	0.01
الصناعة التحويلية	4854.3	2.2
الكهرباء والماء	20243.3	9.2
البناء والتشييد	12233.6	5.5
النقل والاتصالات	39582.1	17.9
التجارة	8545.1	3.9
المال والتامين	5677.2	2.6
الخدمات	37219.0	16.9
الكلي	220640.0	100

المصدر: خطة التنمية الوطنية 2018 ـ 2022، وزارة التخطيط العراقية، حزيران 2018، ص 63.

لقد تطلب كل ذلك اعتماد نظام اداري ومالي كفوء مستجيباً لاحتياجات التعافي في الاقتصاد العراقي من جديداً لمتطلبات الاستقرار المجتمعي وبناء السلام المستدام من الشراكات الفاعلة مع الحكومات والمجتمعات المحلية وقواها الفاعلة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وهو ما ركز على اهمية الاستناد للدور الطبيعي للمؤسسات الامنية والخدمية لتعزيز وسائل الشفافية ومكافحة الفساد وعمليات الارهاب والتقليل من هيمنة الولاءات الفرعية والتدخلات المضرة بالاداء المؤسسي والاستثماري وأمن المجتمع.

لقد كان من اساسيات البناء الاستثماري الجديد هو الشروع باعادة هيكلة الشركات العامة المملوكة للدولة وتحويل ملكية بعضها الى القطاع الخاص وبما يسمى (خارطة الطريق) في الوزارات المعنية بها خلال المدى الزمني المحدد حتى عام 2022بعد إعادة تقييم أصولها في وزارة المالية وتحويلها الى شركات مساهمة استنادا الى قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997. وجدول (3) يوضح أبرز هذه الشركات وعائديتها.

جدول (3) الشركات العامة التي يمكن اعادة هيكلتها وعرضها (كلا او جزءا) على القطاع الخاص فرصا استثمارية (و/او) تحويلها الى شركات مساهمة خلال مدة خطة التنمية الوطنية (2018 ـ 2022)

عائدية الشركة العامة	اسم الشركة العامة
وزارة النفط	ـ شركة الحفر العراقية ـ شركة توزيع المنتجات النفطية
وزارة الكهرباء	ـ جميع شركات انتاج الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق والمحافظات ـ جميع شركات توزيع الطاقة الكهربائية في مختلف المناطق والمحافظات
وزارة النقل	النقل البري ـ النقل البحري ـ النقل الخاص نقل المافرين والوفود ـ الخطوط الجوية العراقية
وزارة الاعمار والاسكان	جميع شركات المقاولات الانشائية وعددها (8) شركات (المعتصم/المنصور/اشور/سعد/حمورابي/الفاروق/الرشيد/ الفاو)
وزارة الزراعة	ـ شركة مابين النهرين العامة للبذور ـ الشركةالعامة للتجهيزات الزراعية ـ شركة سنحاريب لتقنيات الري الحديثة
وزارة التجارة	ـ تجارة السيارات والمكائن ـ تجارة المواد الانشائية ـ تجارة المواد الغذائية ـ تجارة الحبوب ـ صناعة الحبوب
وزارة الاتصالات	ـ خدمات الشبكة الدولية للمعلومات ـ الاتصالات والبريد ـ شركة السلام العامة
وزارة الموارد المائية	جميع شركات المقاولات العامة وعددها ثلاث شركات (شركة الفاو/شركة الرافدين/شركة العراق)
وزارة المالية	الشركة العراقية للخدمات المصرفية
البنك المركزي	دار النهرين للطباعة
وزارة التربية	الشركة العامة لانتاج المستلزمات التربوية

المصدر: خطة التنمية الوطنية 2018 ـ 2022، وزارة التخطيط العراقية، حزيران 2018، ص 103

المبحث الثاني

التحديات الأمنية ومؤشرات التقييم السيادي لعوامل المخاطرة الاستثمارية

ان البيئة الامنية الاستراتيجية تتكون من سياق احداث وظروف وفرص وتهديدات وعلاقات وتفاعلات تؤثر في نجاح الدولة امام الاخرين وتؤثر في علاقتها معهم. ان الرؤية الامنية لاي دولة ومنها العراق تقوم على رسم ملامح بيئتها الامنية التي تنبع من المعرفة بالقدرات والامكانات الذاتية وبمصادرالتهديد القائمة والمتوقعة التي تحيط بالدولة العراقية.

المطلب الاول: الامن والامن الاستثماري والتحديات الامنية:

يعود استخدام مصطلح الامن الى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما ظهر تيار من الادبيات يبحث في كيفية تحقيق الامن وتلافي الحرب، ثم تطور فيما بعد ليعبر عن قدرة الدولة في مواجهة التهديدات كافة وبما يؤدي الى محافظتها على كيانها وهويتها واقليمها ومواردها. فهو اي سلوك او تصرف تسعى الدولة عن طريقه الى المحافظة على كيانها ووجودها المادي والمعنوي عن طريق حماية الدولة داخليا وخارجيا وتأمين الجهاز الدفاعي الامني لها وحماية مواردها الطبيعية والبشرية مع القدرة على بناء العلاقات الاقليمية والدولية وتعزيزها بما يصب في خدمة الدولة وتحقيق أهدافها [12].

فالمستثمرون لن يقدموا على المخاطرة برؤوس اموالهم ويضعونها في بيئة غير مستقرة وذات مخاطرة عالية، وهو ما يشكل أحد الجوانب الاساسية في قرار الاستثمار من عدمه، فعدم الاستقرار الامني والسياسي يعني ان المستثمر المحلي والاجنبي سيواجه خطورة الخسارة لامواله المستثمرة وهو مايولد عدم الثقة والرغبة في الاستثمار بالنتيجة وهو مايفقد خاصية تحقيق الامن الاستثماري.

ووفقا لذلك، فقد عاش العراق سنوات طويلة من الازمات الامنية والسياسية بعد عام 2003 اثرت على سلبية المناخ الاستثماري فيه وعدم القدرة على جذب الاستثمارات الاجنبية من جهة، وهروب رؤوس الاموال الوطنية من جهة ثانية، فقد القى الوضع الامني المنفلت بظلاله على اصحاب الاموال والتجار الذين تعرضوا وعوائلهم الى العديد من حالات الخطف والقتل والابتزازوهو ما اضطرهم للمغادرة خارج العراق، فضلا عن الحروب الطائفية التي عصفت البلاد في عامي 2006و2007 وما خلفته من دمار وخسائر مادية كبيرة في البنى التحتية مع التهجير القسري الداخلي والى الخارج والذي وضع

العراق في اعلى مستويات المخاطرة السياسية (المرتفعة جدا)[13]. فانعدام الامن هو العدو الاول للاستثمارات بالعموم لانه يزيد من كلفة الامن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع من كلفة النقل ويجزئ السوق ويفاقم التضخم. وهو مايجعل من تحقيق الاستقرار الامني والسياسي هدفا اساسيا للاستثمار وضامنا رئيسيا لرؤوس الاموال واتخاذ القرارات الصحيحة [14].

فالبيئة العراقية الامنية اليوم تعد مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسكانية والتي تتداخل فيما بينها بشكل معقد ومؤثر في معادلة الانضباط الامني الاستراتيجي داخل العراق. ويعد العامل السياسي من اهم اركان البيئة الامنية وتشكل تفاعلاتها السياسية انعكاسا كبيرا ايجابا وسلبا وحسب التوجهات والمعتقدات والاديولوجيات للفاعلين في الدولة وطريقة ادارتهم لها. ومن هنا يأتي تأثر البيئة الامنية الداخلية من طبيعة التفاعلات السياسية وطبيعة عمل الاحزاب والتيارات السائدة والتي تنعكس على استقرارية البيئة الامنية الاستثمارية من عدمها [15]. والملاحظ بشكل واضح ان البيئة السياسية العراقية تعاني من عدم وجود استقرار حقيقي للحكومة، فضلا عن التعددية السياسية والحزبية وانعدام استقرار الامن الداخلي بشكل نهائي وهو ما عُدَّ عاملا كابحا لنمو قطاع الاستثمار محليا وغير جاذب لدخول المستثمرين الاجانب اليه. فضلا عن وجود مسببات اخرى لاتقل خطورة عن العامل السياسي وتفاعلاته تتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف مع استمرارية وجود (داعش) في بعض مناطق العراق والتهديد الذي يشكله على الامن العام للبلد والذي تسبب في انهيار امني دفع باتجاه وقف عملية التطور الاقتصادي واثر على كامل مفاصله ومنها الاستثمار فضلا عن استمرارية الفساد الاداري والمالي المستشري والذي بات يستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة لها، وهو ما حال دون تفضيل الاستثمارات المحلية والاجنبية للبيئة الاستثمارية العراقية على الرغم من وجود مشاريع استثمارية وشركات اجنبية في العراق الا انها تستعين بشركات حماية متخصصة في شؤون الامن والحماية للقيام بذلك [16]. وذلك لان اختيار القرار في الاستثمارالمباشر مهما كان نوعه انما يتميز بالمشاريع ذات الاجل الطويل وهو ما يتطلب النظر الى الوضع الامني والسياسي من منظار واحد وليس بشكل جزئي. ولذلك فأن الهيئة الوطنية للاستثمار امامها تحديات جمة بوضع الاولوية للمشاريع الاستثمارية التي تبني الاقتصاد وتقلل البطالة وتجذب دخول الاستثمارات الاجنبية، اذ ان قانونها فيه من المزايا

والضمانات التي ربما لاتتوفر في قوانين الاستثمار للدول المجاورة، وبخلاف ذلك فان عدم الحفاظ على الاستقرار النسبي المتحقق امنيا اليوم وعلى صعيد محافظات العراق كافة سيعيد نقطة الانطلاقة في قطاع الاستثمار الى الوراء وسيكون أحد اسباب تردي بنية الاقتصاد العراقي من جديد.

المطلب الثاني/ مؤشرات التقييم السيادي لعوامل المخاطرة الامنية والسياسية:

اولا/ التصنيف الائتماني السيادي:

تنبثق مؤشرات التقييم السيادي عن وكالات التصنيف الائتماني في عام 2022 لمجموعة من الدول العربية ومنها العراق وذلك بفضل التطورات الاقليمية والتي تأتي في مقدمتها استمرار الارتفاع الكبير في اسعار النفط بمعدل يزيد على (41%) مقارنة بعام 2021، فضلا عن الهدوء النسبي الذي شهدته العديد من بؤر التوتر والنزاع في المنطقة. والتقييمات السيادية للدول العربية بالعموم تأتي من قبل اهم الوكالات العالمية بنهاية كانون الثاني 2022 وهي وكالة كابيتال انتليجينس ووكالة فيتش ووكالة موديز ووكالة ستاندرد اندبورز.

ان التصنيف الائتماني السيادي او درجة الملاءة او الجدارة هو تقييم مستقل للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الاسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار في ديون تلك الدولة، ومن تقييم مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد وبالكامل. اي انه يوفر لغة عالمية مشتركة وشفافة للمستثمرين وغيرهم من المشاركين في السوق والشركات والحكومات لتصبح جزءا من عمليات اتخاذ القرار على المستويات كافة. فالجدارة الائتمانية تظهر مدى قدرة الدولة على سداد ديونها. وتقوم وكالة تصنيف الائتمان بتقييم البيئة الاقتصادية والسياسية للدولة استنادا الى طلب الدولة لانه ضروري للدول خاصة النامية التي ترغب في الحصول على التمويل من الاسواق المالية الدولية، فضلا عن تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر. وتستخدم هذه الوكالات ثلاث مكونات رئيسية في الترقيم هي الحروف والارقام وعلامتا + و- الى جانب النظرة المستقبلية. وتراوح تصنيف العراق وفقا لوكالات فيتش وستاندرد اندبورز وموديز خلال عامي 2021 و2022 والتي تظهر رغم استقراره ضمن سقف هذه التقييمات النسبي المتحقق الان الا ان عدم صعودها دليل على كونه مازال غير جاذب للاستثمارات وحصل فيها العراق على الترتيب العاشر للدول العربية

وبمؤشر سالب ما يعني (B,C) ضرورة الخروج منها للمخاطر الائتمانية المرتفعة [17].
وجدول (4) يوضح هذه بنهاية كانون الثاني 2022 ، اذ تراوح التصنيف وفق نظرة مستقرة نسبيا من وكالات فيتش وستاندرد اندبورز وموديز ضمن هذا السقف في عامي 2021 و2022.

Standard Poors ستاندرد بورز		Moodys موديز	Fitch فيتش	
التقييم السيادي sovereign	النظرة المستقبلية Outlook	التقييم السيادي -sov ereign	التقييم السيادي sovereign	النظرة المستقبلية Outlook
-B	مستقر Stable	Caal	-B	مستقر Stable

وتعني مستقر عند حدود مخاطر ائتمانية مرتفعة.B-
مستقر عند حدود مخاطر ائتمانية مرتفعة جدا.Caal

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2023، ص 11.

ثانيا/ مؤشر فيتش لمخاطر الدول:

ويقيس هذا المؤشر الصادر عن وكالة فيتش القوة النسبية لأساسيات (201) دولة حول العالم ومدى تأثرها بالصدمات عبر ابعاد ثلاثة للمخاطر هي الاقتصادية والسياسية والتشغيلية، ويصنف المؤشر مخاطر الدولة بدرجة مركبة من (صفر اعلى درجة مخاطر الى 100 الاقل مخاطر)، بناءً على مؤشرات المخاطر الفرعية الخمسة وهي [18]:

1. مؤشرالمخاطر السياسية في المدى القصير: ويعمل على تقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار وهي عملية صنع السياسات والاستقرار الاجتماعي والامن والتهديدات الخارجية واستمرارية العملية السياسية.
2. مؤشر المخاطر السياسية في المدى الطويل: ويعمل على تقييم مخاطر الدولة نتيجة أربع مكونات رئيسية هي خصائص الحكم وخصائص المجتمع ونطاق الدولة واستمرارية العملية السياسية.
3. مؤشرالمخاطر الاقتصادية في المدى القصير: ويقوم بتحديد نقاط الضعف وتقييم وضع النمو الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية والعوامل الخارجية فضلا عن اداء

اسواق المال في المدى القصير.

4. مؤشرالمخاطر الاقتصادية في المدى الطويل: ويقوم بتحديد نقاط الضعف وتقييم وضع النمو الاقتصادي والسياستين النقدية والمالية والعوامل الخارجية فضلا عن اداء اسواق المال والخصائص الهيكلية في المدى الطويل.

5. مؤشرالمخاطر التشغيلية: ويقيس جودة بيئة الاعمال في أربع مجالات هي سوق العمل والتجارة والاستثمار والخدمات اللوجستية والجريمة والامن.

وضمن هذا المؤشر استمر الظهور اللافت للعراق مع كل من مصر والاردن والمغرب ضمن أفضل الدول أداءً ضمن المؤشرات الخمسة لمخاطر الدول تحديدا مؤشري المخاطر السياسية والاقتصادية في المدى القصير اذ شهدت تحسنا وصعودا نسبيا وحاز العراق الترتيب الثالث عشر ضمن الدول العربية فيه. وجدول (5) يوضح مؤشر فيتش لمخاطر الدول لعام 2022.

جدول (5) العراق في مؤشر فيتش

لمخاطر الدول خلال عام 2022

المؤشر المركب			المؤشرات الفرعية				
2021	2022	درجة التغير (صعودا/ تحسن نسبي)	المخاطر السياسية في المدى القصير	المخاطر السياسية في المدى الطويل	المخاطر الاقتصادية في المدى القصير	المخاطر الاقتصادية في المدى الطويل	المخاطر التشغيلية
172	167	5	183	182	61	120	158

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2023، ص 12.

ثالثا/ مؤشر PRS لمخاطر الدول:

تقدمها مجموعة خدمات المخاطر السياسية التي تقيس المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية في (142) دولة حول العالم منذ أكثر من (40) عاما، ويعد من أكثر المؤشرات شمولا وعمقا من خلال تقديم تنبؤات في كل دولة لمدة تتراوح بين عام واحد او لخمسة

اعوام من التصنيف المركب، وبحسب تصنيف المؤشر المركب تجميعيا بحيث يسهم تصنيف المخاطر السياسية بنسبة (50%) بينما يسهم تصنيف المخاطر الاقتصادية والمالية بنسبة لكل منهما بنسبة (25%) لكل منهما وذلك لتوفير نظرة مستقبلية للمخاطر وعلى النحو الاتي [19]:

1. المخاطر السياسية تتضمن تقييما للاستقرار السياسي للدول على اساس مقارن وحساب نقاط الخطر للمكونات الفرعية للمؤشر وعددها (12) مكوناً وهي: استقرار الحكومة، تدخل الجيش في السياسة، الاوضاع الاجتماعية، التوترات الدينية، وضع الاستثمار، سيادة القانون والنظام، الصراع الداخلي، التوترات العرقية، الصراع الخارجي، المساءلة والديمقراطية، الفساد، البيروقراطية.

2. المخاطر الاقتصادية وتقدم تقييما لنقاط القوة والضعف الاقتصادية للدولة من خلال مجموعة من المكونات وهي: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم السنوي، رصيد الميزانية كنسبة من الناتج، رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج.

3. المخاطر المالية وتتضمن تقييما للوضع المالي للدولة من خلال مجموعة من المؤشرات وهي: اجمالي الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، نسبة كل من خدمة الدين والحساب الجاري الى صادرات السلع والخدمات، بجانب تغطية صافي السيولة الدولية للواردات، واستقرار سعر الصرف والنسبة المئوية لتغيره.

وقد حقق العراق ضمن هذا المؤشر ترتيباً أفضل بالمرتبة (7) لعام 2022 بدرجة تغير (34) صعودا على مستوى تحسن الاداءفي هذه المؤشرات الفرعية بعد كل من السعودية، الامارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، ليبيا وتحديدا في مؤشر المخاطر المالية الذ ي حقق فيه العراق المركز الرابع مع ارتفاع متوسط سعر برميل النفط عالميا بنحو (41%) عام 2022 كما تم ذكره سابقا. وجدول (6) يوضح العراق في مؤشر PRS لمخاطر الدول لعام 2022.

جدول (6) العراق في مؤشر
مخاطر الدول لعام PRS 2022

المؤشر المركب			المؤشرات الفرعية		
2021	2022	درجة التغير(صعودا/ تحسن جيد)	مؤشر المخاطر السياسية	مؤشر المخاطر الاقتصادية	مؤشر المخاطر المالية
95	61	34	120	16	4

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2023، ص 13.

وفقا لهذه المؤشرات فأن العراق يحتاج الى اصلاحات جادة في بعض المؤشرات فيما عدا التحسن النسبي في بعضها الاخر، وكان للأحداث السياسية وظروف عدم الاستقرار الامني والسياسي دورا كبيرا في التأخر في مجالات الاستثمار وتطويره وما التحسن الظاهر الا بداية لانطلاقة قادمة تعزز من المشاريع التنموية ولاجيال قادمة.

المبحث الثالث/ مسوغات النهوض الاستثماري في العراق:

ان العمل على رفع درجة الامن والاستقرار السياسي في العراق يتطلب انتهاج اجراءات تساعد على الاستقرار والتنمية الاقتصادية وتولد الثقة والاطمئنان من المستثمرين المحليين والأجانب وتقلل من حدة المخاطر لرأس المال المستثمر في مشاريع عدة.

المطلب الاول: الملف الامني وتوجيه الاستثمارات الى قطاعات الاقتصاد العراقي:

ان المناخ الاستثماري في العراق بالرغم من تحقيق الاستقرار الامني والسياسي بشكل نسبي في اغلب مناطقه الا انه مازال يعد بيئة غير جاذبة للاستثمارات والتي ينشدها المستثمر الاجنبي تحديدا، اذ ما زال المرتكز السياسي يعاني من عدم الاستقرار كما ان استمرارية معدلات البطالة ووجود الفساد المالي والاداري أضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، فضلا عن ضعف القوانين والتشريعات الضامنة لحقوق المستثمر الاجنبي وهو ما قلص من حجم تدفق الاستثمارات الداخلة وقاد الى هروبها الى الخارج [20]. إن الحل الآني يكمن في تبني مناطق الاستثمار المحمية في كل محافظة والتي يمكن تحديدها بناءً على دراسات موضوعية عن المناطق التي يمكن انشاء مثل هذه المحميات فيها، وهو ما يتطلب ضرورة توفير الحماية الامنية للمشاريع المزمع اقامتها ضمن هذه المناطق، مع توفير البنى التحتية اللازمة لاقامتها من الماء، الكهرباء وغيرها، وان تتكفل الدولة بتأمين هذه المشاريع اذا ما تعرضت لاضرار ناجمة عن اعمال تخريبية بما يولد الاطمئنان لدى المستثمر على رأس ماله المستخدم في المشروع وبما يطور قطاع الاستثمار في العراق، كما ان العمل على رفع درجة الامن والاستقرار على المدى البعيد سيزيد من استقرار النظام السياسي وتنمية قطاعاته ويعزز من حقوق المواطن ويولد الثقة والاطمئنان من المستثمرين الأجانب [21].

ان اتخاذ خطوات شاملة على الصعد الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والادارية إنما تتطلب توفير الاجراءات اللازمة للاستثمار وهي [22]:

اولا/ ان تكون القرارات الخاصة لتطوير الاستثمارات في العراق منطلقة من رؤية استراتيجية واضحة المعالم تضع في الاعتبار الحاجات الفعلية للاقتصاد الوطني وتنظر للاستثمار باعتباره عاملا اساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية وبنحو مستدام ومتطور.

ثانيا/ القضاء على الارهاب ووضع حل نهائي للنشاطات الارهابية التي تمارس التخريب

والتهديد والتهجير والاغتيال والعمل على استمرارية استتباب الوضع الامن وبما يحسن من مناخ الاستثمار ويطوره فلا وجود للاستثمار بوجود التهديد للوضع الامني.

ثالثا/ تعريف الشركات بحقيقة التطورات الامنية والسياسية والاقتصادية في العراق وحثها على الاستثمار فيه بعد الاعلان عن خريطة الاستثمار والمشاريع التي يمكن الاستثمار فيها.

رابعا/ تدعيم العلاقات بين هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار في دول العالم المختلفة.

خامسا/ تشجيع رجال الاعمال المتواجدين في الخارج على العودة والاستثمار فيه في ضوء تحسن الاوضاع الامنية والسياسية واستقرارها فيه.

سادسا/ حل جميع الاشكالات القانونية والادارية التي تمنع او تعرقل الاستثمار بعد توفير الامن بشكل نهائي.

سابعا/ تطوير قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 ومعالجة النواقص فيه مع الاستفادة من تجارب الدول المختلفة في مجال الاستثمار والعمل على تطويره.

المطلب الثاني: اجراءات النهوض والبدء بتعديل قانون الاستثمار المعدني لتعظيم موارد الدولة المالية في المرحلة الراهنة:

في شباط عام 2022 اعلنت وزارة الصناعة العراقية عن المضي باجراءات تعديل قانون الاستثمار المعدني رقم (91) لسنة 1988 (كما تمت الاشارة اليه سابقا) وبما يخدم المرحلة الآنية ويتناسب مع المتغيرات الحالية والقوانين السارية. وعليه، فقد توجهت مساعي هيئة المسح الجيولوجي نحو تعظيم وزيادة الموارد المالية للدولة والقيام بعدة اجراءات مهمة، هي [23]:

اولا/ تشجيع المستثمرين من مختلف القطاعات نحو تطوير المواقع التي توجد فيها شواهد معدنية.

ثانيا/ وجود من يرغب في استثمارها وحسب طبيعتها وامكانية الاستفادة منها.

ان ذلك ينعكس ايجابا على دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص تشغيلية كبيرة فضلا عن دعم المنتج والصناعة المحلية وبما ينوع من مصادر الدخل القومي للدولة. لقد ادى هذا التطور الى تحسين مناخ الاستثمار ودفعه نحو الامام ومن الأمور الآتية:

1ـ طرح فرص استثمارية استراتيجية في مجال الطاقة الكهربائية والمصافي والصناعة.

2 ـ صدور قرارات من مجلس الوزراء لتحسين بيئة الاستثمار والتنمية.

3 ـ تطوير بنك الاراضي الاستثمارية بالتنسيق مع الجهات القطاعية.

4 ـ زيادة الكادر التخصصي الكفوء من المهندسيين وذوي الخبرة القانونية والاداريين لمواكبة تطور مراحل العمل الاستثماري.

كان لهذه الإجراءات دور في سعي الحكومة العراقية نحو تفعيل القوانين الخاصة بتسهيل اجراءات منح سمات الدخول لرجال الاعمال والمستثمرين الاجانب، وخلق بيئة تدعم استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال واعتماد الهيئة الوطنية للاستثمار نافذة موحدة بهدف تقليص الاجراءات واختصارها اداريا وفنيا لتسهيل حصول المستثمر على الاجازة الاستثمارية عن طريق مندوبين او ممثلين للجهات القطاعية ذات العلاقة بالاستثمار. ومن الاجراءات المتبعة في المرحلة الحالية [24]:

أـ منح سمات الدخول في (6) ايام عبر النافذة الواحدة.

ب ـ منح سمات الدخول لاكثر من (40) دولة بشكل مباشر اثناء الدخول.

ت ـ منح السفراء العراقيين في عدد من الدول صلاحية منح التاشيرات بشكل مباشر.

ان من الضروري على العراق اتباع مجموعة من الاصلاحات على المستوى العام للبلد من اجل النهوض بواقعه الاستثماري وتوفير بيئة ملائمة للمستثمرين المحليين والاجانب بالعمل على تسهيل الاجراءات لانشاء المناطق الحرة التي تقدم الامتيازات للمستثمرين وتزيد من اقبالهم نحو الاستثمار بعيدا عن اية معوقات اوتحديات تعيق تدفقها وتمنع تحقيقها.

الخاتمة والاستنتاجات:

ان تطوير قطاع الاستثمارات يدفع بالاقتصاد الوطني نحو التنمية ويزيد من قدراته المحفزة لجذب المستثمرين والاستفادة من نقل التكنلوجيا الحديثة في تحسين الانتاجية وورفع كفاءة رأس المال البشري وزيادة قدراته الادارية والتنظيمية وتقليل معدل البطالة عن طريق توفير فرص العمل الجديدة في ضوء سياسات اقتصادية دعامتها القاعدة الامنية والسياسية المستقرة والتي ينشدها اي مستثمر محلي وأجنبي يدعم تطوير قطاع الاستثمار في العراق.

الاستنتاجات:

1/ تتسم بيئة العراق بأنَّها مازالت تعد بيئة صعبة الجذب للاستثمار ومرتفعة المخاطر نسبيا بين منطقة وأخرى الرغم من الاستقرار الأمني والسياسي المتحقق نسبيا فيما بينها.

2/ ان استمرارية الاعتماد على احادية الاقتصاد في ادارة دفة الايرادات الكلية القائمة على النفط جعلت من تطور الاستثمارات قائمة بشكل مركز على القطاع النفطي مقابل تدني مستوياتها في النواحي القطاعية الاخرى.

3/ ان عملية تشجيع الاستثمارات داخل العراق وماتعنيه من إنفاق للأموال على المشاريع الجديدة او توسيع القائم منها سيحقق وضعا جديدا يعمل على خلق حالات مختلفة من الانفتاح والمنافسة والسعي نحو زيادة وتيرة نمو حجم الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع حجم الدخول خاصة ذات الصلة بالاستثمارات الاجنبية فضلا عن الزيادة المستمرة في سرعة وكمية النقود المتداولة.

4/ ان عدم الاستقرار الامني والسياسي يعني ان المستثمر المحلي والاجنبي سيواجه خطورة الخسارة لامواله المستثمرة وهو مايولد عدم الثقة والرغبة في الاستثمار ويفقد خاصية تحقيق الأمن الاستثماري.

5/ ان التصنيف الائتماني السيادي او درجة الملاءة او الجدارة هو تقييم مستقل للدولة تقوم به وكالات عالمية متخصصة لمنح الاسواق والمستثمرين رؤيتها لمستوى المخاطر المختلفة المرتبطة بالاستثمار وتحديدا مستوى المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية والتي تفاوتت مؤشراتها بالنسبة للعراق وحسب تقييم هذه الوكالات العالمية المتخصصة.

6/ ان العمل على رفع درجة الامن والاستقرار على المدى الراهن سيزيد من استقرار النظام السياسي وتنمية قطاعاته ويعزز من حقوق المواطن ويولد الثقة والاطمئنان للمستثمرين الاجانب ولمدى زمني بعيد للاستثمار برؤوس أموالهم داخل العراق ولجميع قطاعاته الاقتصادية.

المصادر:

1/ د. احمد حسين بتال، ابعاد البيئة الاستثمارية: دراسة حالة العراق، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الاستثمار الاول لجامعة الانبار، 2018/1/3، ص1.

2/ سالم بولص ابراهيم، سبل تفعيل الاستثمار الأجنبي (الدورة المهنية المتخصصة)، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية، اتحاد رجال الاعمال العراقيين، بغداد، حزيران 2004، ص6.

3/د. مهند حميد الربيعي، البعد الانمائي للاستثمار الاجنبي المباشر والسياسات اللازمة لدعم التدفقات الاستثمارية، مجلة دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة الثالثة، العدد (7)، حزيران 2007،ص71.

4/نص قانون الاستثمار الذي اقره مجلس الرئاسة في (30) نوفمبر 2006،ص1.

5/حسين عباس اصلان، الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات، رئيس قسم الدراسات الاقتصادية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2018، ص2.

6/ مناخ الاستثمار في الدول العربية: التقرير السنوي لعام 2023، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2023، ص85.

7/ د. سامي عبيد التميمي، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2008، ص ص 208 ـ 211.

8/ مصطفى الكاظمي النجفي ابادي ومحسن عبد الرضا عبود، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم المهنية، جامعة بابل، المجلد (26)، العدد (2)، 2018، ص ص264 ـ 265.

9/ تقرير امريكي يخالف التخطيط العراقية: سكان العراق تجاوز 45 مليون نسمة خلال عام 2023، قناة NRT 5/4/2023 على الرابط:

تاريخ الزيارة:2023/11/15 Nrttv.com

10/خطة التنمية الوطنية 2018 ـ 2022، وزارة التخطيط العراقية، حزيران 2018، ص 61.

11/ المصدر اعلاه، ص 62.

12/ د. اسراء كاظم جاسم الحسيني، استراتيجيات الامن القومي العراقي ومرتكزات بيئته

الطبيعية (الموقع الجغرافي ـ النفط)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة واسط، العدد (23)،2016، ص 603.
13/ عبد الرحمن عبد الامير واشي الشمري، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس (المجلد (8)، العدد (3)، 2017، ص ص 669 ـ 670.
14/ سيف عبد الجبار محمد ومصطفى محمد رياض، الاستثمارات الاجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،2013، ص424، ص428.
15/ د. علي حسين حميد ود. علي زياد عبد الله، تحليل البيئة الاستراتيجية العراقية من منظور أمني، مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (33 ـ 34)، السنة (8)، شتاء ـ ربيع 2020، ص ص 217 ـ 218.
16/ سرى موفق جعفر، أثر الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية،2017، ص ص 159 ـ 160.
17/ مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، مصدر سبق ذكره، ص ص 10 ـ 11.
18/ المصدر اعلاه، ص12.
19/ المصدر نفسه، ش13.
20/ سرى موفق جعفر، مصدر سبق ذكره، ص181.
21/ د. سامي عبيد التميمي، مصدر سبق ذكره، 215.
22/ فاروق فياض حسن ومحمد رياض فيصل، مصدر سبق ذكره، ص 372. وايضا: عادل عبدالزهرة شبيب، مصدر سبق ذكره، ص 3.
23/ مناخ الاستثمار في الدول العربية، التقرير السنوي لعام 2023، مصدر سبق ذكره، ص 85.
24/ المصدر اعلاه، ص 85.

الاستثمار في العراق
دراسة في المحددات القانونية والأمنية والسياسية

أ. م. د علي طارق جاسم الزبيدي
الجامعة العراقية- كلية الادارة والاقتصاد

يُعد الاستثمار من أهم الأساليب في تطوير اقتصاد الدول، وهو المرتكز الأساس في تحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي بدورها تُضفي الاستقرار والرفاه للدول، لاسيما وإن محور الاستثمار والتنمية اصبح حق من حقوق المواطن ويجب ان تهتم به الدول بصورة اكبر لتحقيق اكبر قدر من الرفاهية، وعند الرجوع إلى شكل وحجم الاستثمارات في العراق بعد عام 2003، نجد أن سبل تقدمه لم تكن بالمستوى المطلوب قياساً بحجم الثروات والفرص الاستثمارية الموجود في العراق، ويعزى هذا الضعف في المحور الاستثماري إلى محددات عدة أهمها أزمة التخطيط وتعقيد بعض التشريعات وطريقة إدارة المشاريع الاستثمارية فضلاً عن أهم محدد والمتمثل بالفساد الإداري والمالي الذي كان له الأثر الأكبر في تأخير عجلة التقدم الاقتصادي في العراق بشكل عام والاستثمار بشكل خاص.

اذ يحظى موضوع الاستثمار اهتماماً كبيراً من الباحثين في المجال الاقتصادي لاسيما في العراق، وقد تباينت الآراء حول هذا الموضوع، اذ يعد الاستثمار موضوعاً جدلياً لاسيما بعد 2003 مما اثار تناقضات في بعض اراء الخبراء فيما يتعلق بآلية التطبيق، والاقتصاد العراقي يتسم بسمات عديدة لعل أبرزها اتساع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي بحكم الصفة الريعية للاقتصاد وتبرز المعوقات كأحد اهم المشكلات التي تعترض المحور الاستثماري العراقي والتي تسببت بتراجع كبير في ذلك المحور الهام.

المبحث الأول
مفهوم الاستثمار

أولاً الاستثمار لغة:

يقال استثمر يستثمر، أي يطلب الاستثمار، واستثمر المالَ أي طلب نتاجه، وأصل الاستثمار من الثمر، ويحتمل هذا المعنى في اللغة عدة دلالات؛ منها ما ينتجه الشجر، وأنواع المال، والذهب والفضة، وجمع الثمر ثمار، وجمع الثمار ثُمُر، وجمع الثُمُر أثمار، أي أن الثمر يقبل الجمع، وجمع الجمع، وجمع جمع الجمع. ويقال ثَمَرَ الرجل تمَوَّل وثمَّرَ الرجلُ ماله: نمَّاه وكثَّره. وأثمرَ الشجر: ُ خرج ثمرُه. وأثمرَ الرجل: ُ كثُرَ مالُه، وفيه تقول العرب في الدعاء للرجل: ثمَّر الله مالك: أي كثَّره[1].

الاستثمار اصطلاحاً:

تطور مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي تبعاً للواقع ، والذي يخضع للاختلاف بين النظريات الاقتصادية السائدة، ففي النظرية الرأسمالية كان مفهوم الاستثمار يتركز بصفة أساسية في نطاق الإنتاج الكبير، وبخاصة إبان الثورة الصناعية، ولكنه تطور حديثاً في ظل العولمة المالية وبروز أدوات مالية تعمل في إطار مساحة كونية، بوجود مخاطر نسبية تقوم الشركات بتغطية الحد الأعلى المتوقع منها، معطيات أخرى، يخدم مفهوم الاستثمار في الفكر الاشتراكي تلك الاتجاهات التي تعزز من سيطرة وأهمية قوى الإنتاج وعلاقات التوزيع تؤثر المشاكل الأمنية والعنف السياسي والحروب والانقلابات والإرهاب والتهديدات الامنية بشكل كبير على الاستثمار فالأخير يُعد ذو حساسية عالية للأزمات الدولية والإقليمية من حروب وأعمال عنف وإرهاب، مثلما هي حساسة بالجريمة والفساد والأمراض الفتاكة وغيرها من عناصر الأمن الوطني، فمثلاً تعد الحرب أمراً مأسوياً بالنسبة إلى الاستثمار، فالنشاط العسكري يُمكن أن يُدمر البنية التحتية ويشل الاستثمار [2].

كما عرَّف صندوق النقد الدولي، الاستثمار الاجنبي بانه الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد آخر بنسبة تتراوح بين 10 %و100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على أسهم وسندات واصول ثابتة [3].

مفهوم الاستثمار: - لتوضيح مفهوم الاستثمار هنالك العديد من التعريفات الخاصة بالاستثمار التي وردت في الأدبيات الاقتصادية.

اذ يُعرف الاستثمار بأنه عملية توظيف الفائض من الاموال في مجالات استثمارية متنوعة بهدف خلق إنتاج جديد أو توسيع الإنتاج الحالي وزيادة رأس المال على مستوى

الاقتصاد أو لتحقيق زيادة فعلية في رؤوس الأموال.

كما يعرف بأنه فضلاً عن الطاقة ألإنتاجية أو فضلاً عن رأس المال او استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات.

وقد عرفت منظمة الأمم المتحدة الاستثمار على انه إجمالي تكوين رأس المال الثابت المنفق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافاً إليها التجديدات والتحسينات التي تجري على السلع الرأسمالية القائمة في البلد ولا يقتصر ذلك على إضافة رأس المال النقدي لغرض شراء السلع الرأسمالية فقط، بل على حيازة المستندات أو إي شكل آخر من الموجودات المالية [4].

ثانياً: أنواع الاستثمار

توجد أنواع متعددة الاستثمار ومتنوعة طبقا للهدف والغرض والوسائل والعائد والمخاطر وهي تنقسم باعتبارات متعددة ومنها:

الاستثمار الوطني، الاستثمار الأجنبي، الاستثمار المباشر، الاستثمار غير مباشر الاستثمار الحقيقي، الاستثمار المالي: وهو شراء المشروعات القائمة أو المبنية الاستثمار البشري: وهو تحسين خصائص العنصر البشري.

الاستثمار القصير الأجل، الاستثمار طويل الأجل، الاستثمار ذو العائد السريع، الاستثمار ذو العائد البطيء، الاستثمار الخاص، الاستثمار العام، الاستثمار التطويري، الاستثمار الاستراتيجي، الاستثمار الاجتماعي [5].

ثالثاً: مجالات الاستثمار ودوافع الاستثمار:

1 - مجالات الاستثمار:

تتنوع مجالات الاستثمار حسب أهدافها فمنها الاستثمارات العقارية والاستثمارات السياحية والاستثمارات الصناعية والاستثمارات الزراعية، الاستثمار المحلى والأجنبي وذلك طبقاً لراس المال.

2 - دوافع الاستثمار:

هي العوامل التي تشجع المستثمرين على الاستثمار ومن أهمها:

الرغبة في الربح، ومواجهة احتمالات زيادة الطلب واتساع الأسواق

التقدم العلمي والتكنولوجي، بناء رأس المال الاجتماعي، الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية، توفر الموارد البشرية المتخصصة، الاستقرار السياسي والاقتصادي، مواجهة احتمالات زيادة الطلب. كذلك الظروف المحيطة بالاستثمار، السياسات الاقتصادية، سعر الفائدة، عدم الاستقرار [6].

المبحث الثاني
معوقات الاستثمار في العراق

تبرز العديد من المعوقات التي من الممكن أنْ تقف عائقاً امام عملية الاستثمار في العراق، وتأتي في مقدمة تلك المعوقات:

1. إنَّ لوقوع الأحداث الإرهابية والأمنية انعكاسات سلبية على ذوي العلاقة بالاستثمار كرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال بسبب تخوفهم من الآثار السلبية الناجمة عن الأحداث الأمنية وتداعياتها المختلفة على مشاريعهم الاستثمارية، مما يدفعهم إلى ترك هذا النشاط والتوجه إلى نشاطات أخرى أكثر أمناً وربحية وهو ما يؤثر بالسلب على الاستثمار.

2. كما أنَّ انتشار المخاطر الأمنية تؤدي الى زيادة كلفة التجهيزات الأمنية، فبدل أن توجه عائدات الاستثمار إلى منشآت وتجهيزات جديدة بمقاييس عالمية لجذب عدد أكبر من المستثمرين يتم الانفاق على توفير بيئة امنة وذلك ليس في صالح الاستثمار [7].

3. كما ان التحذيرات المستمرة لعدد من البلدان مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا وبريطانيا لمواطنيها من السفر إلى البلدان التي تعاني من المشاكل الأمنية، وهو ما يؤثر بالسلب على البيئة الاستثمارية للبلد.

يمتد هذا التأثير في كل الأنشطة المتعلقة بالاستثمار، ففي حال حدوث انفلات أمني، سيتوقف المستثمرون عن سداد القروض التي حصلوا عليها من المصارف، وكذلك سداد فوائدها فضلاً عن التوقف عن استخدام مختلف المنشآت الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى بطئ في مُعدلات الاستثمار.

تعد المشكلة الامنية من أبرز التحديات التي تواجه الشركات الاستثمارية، اذ يواجه العراق تحدياً أمنياً تشهدهُ العديد من المحافظات العراقية يتمثل بالنزاعات العشائرية في مجال عمل الشركات العالمية، فضلاً عن خطر انتشار الجريمة المنظمة وقيام بعض الجهات بفرض مبالغ طائلة على الشركات وتهديد مصالحها في حال عدم دفع تلك الاموال، الأمر الذي دعا العديد من الشركات ألعالمية الى صرف النظر عن العمل والاستثمار في العراق[8].

4. معوقات الاستثمار المتعلقة بقوانين الملكية ولأجل تسليط الضوء على المعوقات الخاصة بنزع الملكية للمشروع الاستثماري، اذ ان المخاطر التي تواجه ملكية المشروع الاستثماري، تُعد من المخاطر التي تواجه ملكية المشروع الاستثماري اذ إن أكثر ما يخيف المستثمر الأجنبي هو الإجراءات التي تنصب على ملكية مشروعه الاستثماري كنزع ملكيته

سواء بصورة دائمة أو مؤقتة وللوقوف على هذه المخاطر بشيء من التفصيل: - نتطرق الى نقطتين هامتين: [9].

اولاً: نزع الملكية بصورة دائمة وهناك طريقتان تتبعها الدولة المضيفة للاستيلاء على ملكية المشروع الاستثماري للمستثمر الأجنبي بصورة دائمة هما التأميم والمصادرة.

وعرف المشرع العراقي نزع الملكية في قانون الاستملاك رقم (54) لسنة 1970 الملغى بأنه: نزع ملكية العقار والحقوق العينية المتعلقة به لنفع عام ولقاء تعويض عادل يعين بموجب هذا القانون، ويشمل لفظ (العقار) العقار ذاته والحقوق العينية فيه على العكس من قانون الاستملاك العراقي رقم (18) لسنة 1981 النافذ فلم يعرف نزع الملكية ولكنه اكتفى بالنص على الهدف من القانون.

ثانياً: التأميم يُعد من أخطر الإجراءات السياسية التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية في أقاليم الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية، المكيفة على أنها غير تجارية من الدرجة الأولى.

5. عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي

تعد ظاهرتي عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي من اهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة متقدمة كانت أو دولة نامية ومهما كانت الظروف الأخرى غير مهيأة لكن الوضع الأمني غير مستقر، فأن ذلك لا يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما أنَّ عدم الاستقرار الأمني يعد من العوامل الطاردة للاستثمارات الأجنبية، ومن المعروف أنَّ رأس المال يتجه نحو البيئات الأكثر امناً، لإن هناك علاقة طردية بين الاستقرار الأمني والاستثمار الأجنبي [10].

6. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: إنَّ عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من البلد المضيف تعتمد على الكثير من المحددات التي يحددها القرار الاستثماري، وهذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر، وان المناخ الاستثماري المتمثل بمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في رأس المال سلباً او ايجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري، فعلى الرغم من الحوافز التي تقدمها الدول النامية من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الا انه يلاحظ انخفاض في حجم هذه التدفقات، وهذا يعني ان التدفقات لا تعتمد على الحوافز التي تقدمها الدول بقدر ما تعتمد على محددات أخرى تؤثر على هذا النوع من التدفقات ومن اهم هذه المحددات:

7. المحددات السياسية: ان تأثير المحددات السياسية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ذات تأثير كبير فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول او رفض المشروع بالاعتماد على الاستقرار السياسي للبلد، كما ان المستثمرين يفرقون بين النظامين الديمقراطي والدكتاتوري، اذ ان المستثمرين يفضلون الأنظمة الديمقراطية المستقرة [11].

8. القوانين الاستثمارية وما يتعلق منها بتخصيص الاراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية وما له صلة بملكية الاراضي واجراءات الحصول على الاقامة ورخصة الدخول للمستثمرين الأجانب الى ألعراق، إذ لابد من التفعيل الإيجابي للقوانين الخاصة بالاستثمار، تقديم ضمانات للمستثمر الاجنبي ويوفر الظروف والبيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع اقامة المشاريع الكبرى التي ينعكس مردودها بشكل ايجابي على الاقتصاد الوطني.

9. الاجراءات البيروقراطية والروتين الذي يشكل عقبة بوجه الاستثمار الاجنبي، وامتناع بعض المؤسسات الحكومية المختلفة عن تقديم التسهيلات التي تساعد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية في ظل انتشار آفة الفساد المالي والاداري التي تسببت في تراجع الاستثمار الأجنبي.

10. عدم تعاون الانظمة المصرفية الحكومية والاهلية يؤدي ايضاً الى تراجع الاستثمار في البلد وتخلف الهياكل الاساسية للاقتصاد والبنى التحتية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني وعدم كفاءة قطاعات الكهرباء والطاقة ووسائل الاتصال والمواصلات والخدمات الانتاجية له أيضا دور في تراجع الاستثمار الأجنبي [12].

اذ اقر العراق عام 2006 أول قانون للاستثمار وهو قانون رقم 13، ويتمثل في تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار، وتتفرع منها هيئات في جميع المدن العراقية، وتعنى بتشجيع الاستثمارات المحلية والدولية من أجل الارتقاء بواقع البلاد الخدمي والبنى التحتية وايجاد فرص عمل جديدة.

يتلخص عمل هيئات الاستثمار وفق قانون (13) بأن توفر الدولة الأرض المناسبة للمشاريع مقابل أن يعمل المستثمر على إنشائها وتشغيل اليد العاملة العراقية من دون أن تتكلف الدولة بأي التزامات مالية.

والتحدي الأكبر هو أن قانون الاستثمار يتضارب مع قوانين استثمار أخرى في الوزارات

أن مشكلة العراق تتمثل في التشريعات التي لا تسهل دخول المستثمرين للبلاد، فضلاً عن عدم امتلاك البلاد لتشريعات خاصة بعمل المصارف الأجنبية، وعدم وجود نظام مصرفي متقدم يسهل العمليات المصرفية[13].

إن قانون الاستثمار في العراق امامه العديد من التحديات، أولها تضارب هذا القانون مع قوانين استثمارية أخرى في وزارات الدولة، رغم أن قانون الاستثمار رقم (13) كانت له الأولوية وفق تشريعه.

كما وتعد مشكلة الأراضي من أكبر المعوقات التي تواجه المستثمرين في العراق

وأن ما يعرف بمبدأ النافذة الواحدة المقر في قانون الاستثمار رقم (13) أعطى أولوية للقانون في إنجاز معاملات الاستثمار في أسبوعين فقط، ومن وعن طريق هيئة الاستثمار في كل محافظة [14].

إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك، فالمستثمر عليه أن ينجز جميع معاملاته بعد مراجعته لجميع الوزارات ذات العلاقة بملكية الأرض أو الموافقات الرسمية في وزارات المالية والبلديات، وبالتالي أفرغ القانون من محتواه الاقتصادي.

وأن السبيل الوحيد لإعمار العراق يتمثل في تأسيس مجلس الإعمار الذي يجب أن يكون وفق مبدأ الإسهام، وأن تلحق هيئات الاستثمار به، مع وجوب أن تتولى شركة محاسبة عالمية جميع عمليات المراقبة والتدقيق والخروج بتقرير دوري.

وتوجد تجارب مشابهة لدول مرت بالتجربة العراقية كاليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي نجحت مجالس الإعمار فيها بإعادة بنائها، الا ان بعض الجهات تقف بالضد من تشكيل مجلس الإعمار، الذي في حال تطبيقه فإن الموازنات الاستثمارية للوزارات ستنتهي، وبالتالي خسارة هذه الجهات في مجال إحالة المشاريع وتخصيص الأراضي [15].

أن الطريقة المُثلى لتفعيل الاستثمار يتمثل في تعديل قانونه وإلغاء ما يعارضه بما يحمي المستثمر وأمواله، فضلا عن ضرورة الإعلان عن جميع الفرص الاستثمارية المتاحة بشفافية، بعد إكمال جميع إجراءاتها مع تطوير النظام المصرفي العراقي [16].

تبرز بالمقابل العديد من المعوقات التي من الممكن ان تقف عائقاً في وجه أي عملية استثمار حقيقية يمكن ان تقوم بها اي جهة استثمارية اجنبية في العراق، ويأتي في مقدمة تلك المعوقات الآتي:

عدم تطور الانظمة المصرفية الحكومية والاهلية وعدم تعاونها في دعم قطاع الاستثمار والمستثمرين، والحاجة الملحة الى اصلاح القطاع المصرفي بشكل جذري واعادة النظر في انظمته وطبيعة عمله.

وكذلك عدم تطور الهياكل الاساسية للاقتصاد والبنى التحتية الضرورية لتنمية الاقتصاد

الوطني وعدم كفاءة قطاعات الكهرباء والطاقة ووسائل الاتصال والمواصلات والخدمات الانتاجية ومشاريع الاسكان اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد بجوانبه المختلفة، فضلاً عن ضعف اعداد وتدريب الكوادر البشرية العراقية.

فقدان الثقة بين الشركات المستثمرة والجهات الحكومية المتمثّلة في بعض الوزارات التي تشهد عدم الشفافية في منح الاستثمار أو فرض مبالغ مالية مقابل إحالتها الى شركات محدده [17].

إن الاستثمار كما هو معروف يبحث عن بيئة آمنة ولا يقصد بذلك استقرار الوضع الأمني فقط بل فيما يتعلق أيضا بالعمليات الإرهابية التي تحدث من قبل بعض الجماعات المسلحة، وممن يفرض إتاوات على المستثمرين، وكذلك الإشكالات البيروقراطية في إدارة منح الفرص الاستثمارية [18].

الحاجة لتعديل قانون الاستثمار، فالفرص الاستثمارية لا يجب أن تمنح بسهولة وتترك المستثمر يعمل بشكل مطلق، فالأخير يجب أن يحقق ما يريده مانح الفرصة مع ضرورة أن تكون الفرصة الاستثمارية ذات فائدة بالنسبة للبلد، وهذا أمر مهم جدا لاسيما وأن كل شيء في هذا البلد يحتاج الى تطوير، فمثلا القطاع الزراعي تنقصه المكائن والمعدات والإدارة، والحال نفسها بالنسبة للقطاع الصناعي الخ...

من الملاحظ انه ليس هناك سياسة تدرس التمويل المالي وكيفية استرداده، فعند توقيع عقد استثماري مع أي مؤسسة اقتصادية، يصبح من الواجب على المستثمر أن يكون على دراية شاملة بموضوع الاستثمار، مع ضرورة البحث عن الفرصة والفائدة المتحققة من الاستثمار، فالبلد بحاجة إلى إعادة صياغة قانون الاستثمار لضمان أفضل النتائج، ولجذب شركات استثمارية لديها القدرة المالية والإمكانات وتتعاون في مسألة تأهيل اليد العاملة في العراق.

ومن الواضح وجود عوائق كثيرة تقف في طريق تطوير الاستثمار، في مقدمتها مشكلة الأراضي والقوانين والتعليمات، وعدم وجود رؤية واضحة للاستثمار، تُبنى في ضوء المنهاج الوزاري، وتتكامل مع البرنامج الحكومي حسب أولويات الدولة والموارد الموجودة، وعلى وفق أسس علمية صحيحة في قطاعات النفط والغاز والمعادن والزراعة وغيرها [19].

وعلى الحكومة ان تتصدى للأزمات، مثل أزمة السكن، حيث يحتاج هذا القطاع إلى المزيد من المشاريع الاستثمارية، فيما لو أسهم الاستثمار في حل هذه الأزمة، في حين إن

الواقع يشير إلى أننا خسرنا أراضٍ متميزة دون أن يكون هناك حلّ جذري للأزمة، مع ضرورة التمييز بين المستثمر الحقيقي الفاعل والآخر غير الحقيقي.

كما ان عدم استقرار سعر الدولار وتذبذبه وتقلباته من المشاكل الأخرى التي تواجه الاستثمار، كذلك وجود عدم انتظام في عمل الهيئة الوطنية للاستثمار.

ومن اهم سبل تنشيط هذا القطاع توفير الطاقة الكهربائية، وهي شرط مهم للمستثمرين فمن دون الطاقة الكهربائية لا يمكن للاستثمار ان يستمر، كذلك أهمية القضاء على الفساد وتثبيت الإجراءات وإيجاد نافذة الكترونية موحدة يطلع عليها جميع المستثمرين، هي خطوات من شأنها المضي بنمو الاستثمار [20].

أن غالبية الاستثمارات الموجودة في العراق ليست استثمارات إنتاجية أو زراعية أو صناعية أو سياحية بالشكل الذي يعول عليها، فأغلبها منصب على مراكز التسوق التي تبنى على قطع أراض مميزة وتمتلئ بسلع استهلاكية مستوردة، ولا توجد فيها بضاعة عراقية مصنعة في الداخل، وهذا ما يساعد على خروج رؤوس الأموال إلى خارج البلد [21].

وأقرّ العراق عام 2006 قانون الاستثمار بالرقم 13، ويتمثل في تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار، وتتفرع منه هيئات في جميع المحافظات العراقية، وتعنى بجلب الاستثمارات المحلية والدولية من أجل تحسين واقع البلاد الخدمي والبنى التحتية وخلق فرص عمل.

أن قانون الاستثمار تعترضه العديد من العراقيل، أولها تضاربه مع قوانين استثمار أخرى في وزارات الدولة، رغم أن قانون الاستثمار (13) له الأولوية وفق تشريعه، فضلا عن أنه لا يحمي أموال المستثمر (العراقي والأجنبي) ويطالب بكشف الذمة المالية للمستثمر.

وبشأن تشجيع الاستثمارات في العراق لابد من تنشيط القطاع الخاص العراقي للاستثمار في البلاد من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأحكام القانون في الأسواق المحلية والأجنبية، وكذلك حماية حقوق وممتلكات المستثمرين [22].

وضرورة إجراء بعض التعديلات على قانون الاستثمار بما ينسجم مع التطور الهائل الحاصل في مجال الاستثمار في العالم، اذ أن تعديل قانون الاستثمار لا يتطلب جهداً كبيراً بل تعديل بعض الفقرات التي تحتاج إلى ذلك لوجود ثغرات بسيطة فيها، والتي لم تعالج لسنوات طويلة وبسببها سيطر الفساد على الاستثمار، وأدى إلى تأخير إتمام المشاريع الاستثمارية لسنوات [23][24].

المبحث الثالث
فرص الاستثمار في العراق

يتطلع العراق الى استقطاب الاستثمارات الأجنبية من جميع دول العالم ولا ينفتح على دولة دون أخرى، وان محاولات الحكومة في إيجاد بنية تشريعية متطورة وعالمية المستوى كان له الدور الأكبر في تشجيع الاهتمام العالمي بالاستثمار في العراق، وان هذا الاهتمام يزداد مع تحسن الاوضاع الامنية في مناطق البلاد كافة وتبرز العديد من الفرص الاستثمارية والمشاريع التي من الممكن ان تكون بديلة او مساعدة في زيادة الموارد المالية للدولة العراقية، كما تبرز في الوقت نفسه بعض المعوقات التي تعرقل استثمار تلك الفرص، ويأتي في مقدمة تلك الفرص الآتي:

أولاً: قطاع الصناعة: بحسب المصادر الرسمية، تمتلك وزارة الصناعة العراقية نحو(65) شركة قائمة في مختلف القطاعات الصناعية و(240) معملاً صناعياً، معروضة جميعها للاستثمار الأجنبي على أساس الشراكة وليس البيع، إذ يقدّر حجم الاستثمارات المتوقعة بنحو(4) مليار دولار لإعادة تأهيلها، وعليه يجب التركيز على المعامل غير الكفوءة الخاسرة وخصخصتها جزئياً في قسمي الادارة والتسويق او استثمارها مع الحفاظ على ملكية اصولها للدولة كما يمكن لوزارة الصناعة إعادة تأهيل شركة البتروكيماويات، فضلاً عن القطاعات الانشائية التي تحتل اولوية متقدمة في الاستثمار، وذلك نظراً للدمار الذي طال منشآتها ومرافقها، كما تشمل مشاريع التطوير وإعادة التأهيل كل القطاعات الصناعية الاخرى ومنها الدوائية [25].

ثانياً: قطاع السياحة: ان أحد الدوافع الاساسية للمستثمرين الاجانب للاستثمار في العراق هو تنوع المصادر، حيث ان العراق يمتلك ميزة التنوع في طبيعة القطاعات والمشاريع التي يمكن ان تكون مغرية لرؤوس الاموال الخارجية، فتنوع الفرص الاستثمارية والموارد الاقتصادية الغنية فيها كالسياحة الدينية، وكذلك ثرواتها الطبيعية كالمسطحات المائية والبحيرات ونهري دجلة والفرات.

ثالثاً: قطاع البنية التحتية: لقد كان للزيادة في حجم القروض التي قدمها البنك الدولي للعراق دوراً مهماً في تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتحسين المناخ الاستثماري في العراق، اذ قدم البنك الدولي قروضاً كبيرة في بعد عام 2014 لتمويل مشاريع إعادة البنى التحتية في

قطاعات التعليم والصحة والري والاتصالات والكهرباء والنفط والمواصلات [26].

إجراءات استثمارية مستقبلية

على المدى القريب والعاجل لابد من ايقاف استيراد والتجهيز من السلع الاجنبية المستوردة الممكن انتاجها او صناعتها داخل العراق، وعن طريق القطاع الحكومي او الخاص مثل ويراد من هذه العملية تدوير عجلة الاقتصاد الداخلي وتلافي حالة التدهور وارتفاع نسبة البطالة.

على المدى المتوسط اعادة تنظيم المناقصات والمزايدات العلنية وعقود التجهيز في المؤسسات الحكومية والتعاقد مع القطاع الخاص بما يضمن اشراك أكبر شريحة من المستثمرين المحلين [27].

على المدى البعيد فان الاقتصاد السليم يكمن في بناء مؤسسات اقتصادية سليمة وفعالة، تسهم في ايجاد فرص للاستثمار وخلق بيئة جالبة للرساميل الاجنبية، واتباع سياسات تنموية سليمة تخلق مناخ من الثقة للشركات، ولابد للعراق الاستفادة من تجارب دول العالم وخبراتها في مجال جذب رؤوس الاموال الى البلاد، فالعراق لاسيما بعد نجاحه في التخلص من الارهاب اصبح محط تطلعات الدول والشركات الكبرى التي تتطلع مجالات الاستثمار في هذا البلد الغني بثرواته المختلفة، وهذا ما اشارت اليه دلالات مؤتمر لندن الذي عقد في تموز العام (2017) بلقاء ممثلو وزارات عراقية وبريطانية ومؤسسات وشركات متعددة من الجانبين، بحثت في فرص الاستثمار الكبرى المتاحة على الارض العراقية، والتي يمكن ان تنهض بالعراق واقتصاده وتتجاوز محنة ما حل به من ارهاب وتدمير للبنى التحتية ليعود العراق من جديد قوياً معافىً ويأخذ دوره الطبيعي بين دول العالم وشعوبه [28].

وتكمن اهمية دور الاستثمار الاجنبي المباشر كونه احد اهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية و اعادة اعمار العراق وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بإمكانية دخول الشركات الاجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة وقدرتها على جلب التكنولوجيا المتطورة وفتح فرص العمل وادخال الاساليب الحديثة في الادارة والعمل بضوء تقاليد العصر الجديدة وتدريب الكوادر الوطنية اداريا وفنيا، ان اشكالية تمويل التنمية واعادة بناء ما دمرته الحروب من البنى التحتية ومدة الحصار و ردم فجوة التخلف وهي إشكالية حقيقية برزت نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي وقلة المدخرات

طوال المدة الماضية مما ادى قلة الاستثمارات المحلية وعزوف المستثمر الاجنبي عن الدخول الى البلاد نتيجة قلة الامن والامان ومن المعروف ان راس المال يتصف بالجبن وبالتالي احجام البنوك الدولية عن الاقراض فضلاً عن ضخامة المديونية الخارجية للعراق وما يتبعها من خدمة الدين والتعويضات فضلاً عن ان معظم تخصيصات الموازنات السنوية العراقية تذهب بنسبة 60% كمصروفات تشغيلية مقابل 30%تخصيصات استثمارية وهي نسبة لا تفي بأعباء ضخمة وبناء بلد ظروفه معروفة كالعراق، ولذا فان دراسة معوقات الاستثمار الاجنبي وموانعه دراسة تحليلية بعمق يشخص عمق المشكلة [29].

الخاتمة

شهد الاقتصاد العالمي في أواخر القرن العشرين تزايد الاهتمام بموضوع الاستثمارات الاجنبية لأنها تعد الظاهرة الأكثر قوة وفاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية لاسيما الاستثمارات الاجنبية المباشرة متمثلة بالشركات المتعددة الجنسية إذا أصبح لها دور فاعل في التحولات الاقتصادية الدولية سواء من الناحية المالية التمويلية او التسويقية او التكنولوجية وحتى الإعلامية، والعراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب وانعاش القطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة وتقادم كثير من المشاريع الصناعية والتي تحتاج الى اعادة بناء وتحديث، فضلاً عن قطاع الكهرباء والماء ناهيك عن المديونية والتعويضات التي يعاني منها العراق والاقتصاد العراقي تحديداً وبنفس الوقت يعاني الاقتصاد العراقي من فجوة كبيرة بين الايرادات والمصروفات وعدم كفاية الادخارات لسد احتياجات عملية البناء والاعمار وصعوبة الحصول على قروض اضافية بسبب المديونية والشروط المطلوبة من المؤسسات الدولية وما يترتب على هذه القروض من فوائد اضافية ولم يكن امام العراق خيار بناء وتنمية جميع قطاعاته الانتاجية والخدمية سوى اللجوء الى الاستثمارات الاجنبية لتامين الحد الادنى من الموارد اللازمة لإعادة البناء.

الاستنتاجات

1. تعرض الاستثمار في العراق للعديد من المعوقات السياسية والأمنية نتيجة الحروب والإرهاب التي مربه العراق.

2. تعرض الاستثمار في العراق للعديد من المعوقات الاقتصادية نتيجة التضخم وتذبذب سوق العملة.

3. الاستثمار في العراق تعرض للعديد من المعوقات القانونية نتيجة صياغة قوانين قد لا تتناسب مع مصالح بعض المستثمرين.

4. تعرض الاستثمار في العراق الى مواجهات اجتماعية سلبية كمحاربة العشائر لبعض الشركات الاستثمارية اثرت بشكل كبير على ثقة المستثمر الاجنبي في العراق.

5. يحتاج العراق الى الاستثمار في الخدمات والامن والبنى التحتية اذ ان العراق بلد خصب للاستثمار في جميع المجالات.

التوصيات

ولكي يتقدم الاستثمار يجب اتخاذ خطوات جدية ومنها: ـ

1. توفير المناخ الأمني المتكامل للاستثمارات

2. اصدار توجيه من مجلس القضاء الاعلى الى القضاة بتشديد العقوبة على مرتكبي جريمة الاعتداء على المستثمرين ومشاريعهم (المادة 135) من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل

3. يجب ان تكون الاولوية لإعادة البنى التحتية والمشاريع الخدمية.

4. أضفاء الملكية الكاملة للمستثمرين على مشاريعهم وادارتها باستقلالية كاملة.

الهوامش:

1. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م، باب الراء، فصل الثاء.

2. انظر ايضاً: محمد بن مكرمبن منظور، لسان العرب. دار إحياء التراث العربي، د.ت، باب الراء.

3. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية. الطبعة الرابعة. القاهرة، دارالفكرالعربي،١٩٩٢، ص29.

4. صلاح عبد الحسن و هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الأجنبية: المسوغات والمخاطر، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص ص 8-12.

5. OECD.Organization ."Detailed Benchmark Definition of Foreign Di-rect Investment Edition,Paris,1993,P3.

6. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي والتنافسية الدولية ، مكتبة حسن العصرية، 2013، ص 22.

7. عميروش محندد شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية ،2012 ، ص ص 100-104. انظر ايضاً: هادي حسن، دور الاستثمارات الأجنبية في تصحيح الاختلافات الهيكلية، 2007، ص 22.

8. حسين عباس اصلان، الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات، مصدر سبق ذكره، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 16-01-2018، https://www.alnahrain.iq/post/216، انظر ايضاً: سيف عبد الجبار ومصطفى محمد ، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، 2013.

9. حسين عباس اصلان، الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات، تاريخ النشر: 16-01-2018 20:09:26

https//:www.alnahrain.iq/post216/

10. ياسر عبد الكريم محمد الحوراني، الاستثمار المالي: حقيقته ومقاصده وضوابطه مدخل مفاهيمي، كلية العلوم الإدارية والمالية - جامعة الباحة، مجلة العلوم الإنسانية

والاجتماعية، العدد الرابع والثلاثون محرم ١٤٣٦هـ، ص 273.

11. سهير إبراهيم حاجم وصبحي عبد الغفار، تحسين مناخ الاستثمار في الدول النامية مع الإشارة الى العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 11، 2014، ص 60.

12. سامي حميد عباس، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل الاقتصاد العراقي، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 2، العدد 4، 2010، ص 336.

13. المصدر نفسه.

14. الهيئة الوطنية للاستثمار ، رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية العراق ، https:// investpromo.gov.iq/ar/?page_id=743

15. لماذا أصبح الاستثمار في العراق بوابة للفساد؟ ، مقال منشور على موقع الجزيرة، 12/8/2020

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/8/12

16. عصام عمر مندور ، الاستثمار الأجنبي المباشر في المتغيرات الاقتصادية الدولية ، دار التعليم الجامعي للنشر ، الإسكندرية ، 2010، ص 288.

17. لماذا أصبح الاستثمار في العراق بوابة للفساد؟، مصدر سبق ذكره.

18. حسين عباس اصـلان، مصدر سبق ذكـره. الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر: 2018-01-16، https:// www.alnahrain.iq/post/216

19. حميد عمار محمود، الاستثمار في العراق.. الطريق الأصعب، الثلاثاء 14 شباط 2023 - 02:23، بغداد – العالم الجديد صحيفة

20. الاستثمار في العراق.. الطريق الأصعب، مصدر سبق ذكره.

21. عمار محمود حميد ، بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في ضوء اتفاق (TRIMS) وعضوية منظمة التجارة العالمية: إشارة الى العراق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية ، المجلد 9 ، العدد 4 ، 2017 ، ص ص 324-303.

22. اكرم فاضل سعيد القصير، دور قانون الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية:

قضية المعوقات التشريعية والإدارية التي تحول دون دخول رؤوس الأموال الأجنبية، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 10، مجلد 3، 2010، ص ص 61-63.

23. الاستثمار في العراق.. الطريق الأصعب، مصدر سبق ذكره.

24. حسين عباس اصلان، الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات، مصدر سبق ذكره. انظر ايضاً: عبد الرحمن المشهداني، الاستقرار السياسي ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي للعراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2020، ص 21 .https://iraqieconomists -net/ar/2019/01/29/%D8%AF

25. حسين عباس اصلان، مصدر سبق ذكره.

26. المصدر نفسه. انظر ايضاً: كاظم علاوي كاظم فتلاوي وحيدر عبد راضي الدلفي، دراسة وتقويم بيئة الاستثمار في العراق مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 1، العدد 6، 2010، ص 10.

27. بلاسم جميل خلف ، الاستثمار الأجنبي المباشر بين محددات العولمة واشكالية البيئة الاستثمارية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الخاص ، 2013 ، ص 56.

28. عبد الحسين جليل الغالبي، محددات الاستثمار وجذبه نحو العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، مجلد 2، عدد 8، 2007، ص ص 5-7.

29. المصدر نفسه. انظر ايضاً: نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، طبعة 1، مؤسسة وارث الثقافية للنشر، 2008، ص 118.

المعوقات الأمنية والسياسية للاستثمار في العراق: رؤى وحلول جديدة

اعداد: د. عمار جعفر مهدي العزاوي
رئيس ابحاث - وزارة التخطيط العراقية

انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية للعراق أصبح الأخير محط تطلعات وتوجهات الدول في العالم في مجال المشاريع الاستثمارية، خاصة اذا ما تذكرنا أنَّ العراق بلد غني بالموارد ويختلف عن بقية الدول، فمجالات التوسع الاستثماري افيه كبيرة ذا ما اريد أنْ يكون هناك تنفيذ لمشاريع اقتصادية وتنموية، ونتيجة لهذا المنطلق دأبت قوى اقليمية ودولية نحو القيام بهجمة ارهابية واسعة لمحاولة افشال الدور الاستثماري عراقياً في المجالات المختلفة، فاذا ما تم توظيف الموارد التي يملكها العراق بصورة متكاملة مع توفير الاستقرار الامني لها سيكون هناك نهوض للعراق من جديد على الصعيد الاقليمي والدولي، وعليه وانطلاقاً من نظرية الامن والتنمية استخدمت عدد من القوى الاقليمية والدولية وسائلها المختلفة للإخلال بالواقع الامني لمنع توفير بيئة ملائمة للاستثمار، كونه يحتاج الى بيئة آمنة لتنفيذه، ولهذا شهد العراق عدد من المعوقات الامنية والسياسية التي حجمت من الاداء الاستثماري فيه، وعليه سيحاول هذا البحث التطرق الى موضوع حيوي شهده العراق منذ الحرب الامريكية عليه عام 2003 والتي تتمثل بالاستهداف الامني لبيئة الاستثمار.

المبحث الاول:
الواقع الامني والسياسي في العراق

بادئ ذي بدء يعد القطاع الامني والسياسي اليد الماسكة لاستقرار أي بلد ومعزز لنمو القطاعات الاخرى، وخاصة القطاع الاستثماري في مجالاته المختلفة، كالعمراني او النفطي او الزراعي وغيره الكثير، اذ يعد حلقة الوصل بينها، فأي عملية تنفيذ لأي مشروع يجب ان يكون القطاع الامني واستقراره حاضراً كشرط لتنفيذ الاخير، وعليه سيحاول هذا المبحث التعرف على الواقع الامني والسياسي في العراق منذ عام 2003 وحتى عام 2023 مقسما على مدتين زمنيتين، الاولى تتناول المدة 2003-2014 والثانية 2014-2023.

ويعد مفهوم الامن من المفاهيم الواسعة ويشمل جوانب عدة، فقد اختزلت تقارير التنمية البشرية مفهوم الامن بـ(الأمن الانساني) وصنفته الى أشكال عدة (سياسي – غذائي – مجتمعي – شخصي – بيئي – اقتصادي – صحي)، اما ابعاده فهي (سياسي – اقتصادي – عسكري – اجتماعي – جيوبولوتيكي).[1] ولان البحث يهتم بالأمن السياسي والاقتصادي، فلا بد من التطرق الى تعريفهما، اذ يعرف الامن السياسي على انه «التمتع بالحقوق المدنية والحرية العامة» اما الأمن الاقتصادي فيعرف على انه «توفير مستلزمات الحياة كافة واشباع الحاجات».[2] وهناك بعض المفاهيم الامنية الشاملة لجميع اشكال الامن كمفهوم الامن الوطني، والذي يتضمن امن المواطنين وممتلكاتهم وتاريخهم وتراثهم ومعتقداتهم وحرياتهم الاساسية، كما يتضمن سلامة سيادة الدولة وحدودها واراضيها، والحرية للقرار الوطني واستقرار الدولة وقدرتها على النهوض بالمتطلبات التنموية الشاملة للمجتمع[3]، ووفق هذه المفاهيم يمكن القول إنَّ الأمن يلعب كمرتكز اساسي عند الشروع بتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم له.

المطلب الاول: مظاهر الاختلال الامني والسياسي منذ عام 2003 حتى عام 2014

منذ دخول القوات الامريكية الى العراق عام 2003 لم يشهد العراق استقرارا امنياً، فالتغيير السياسي الذي قادته الولايات المتحدة الامريكية وقيامها بعد الحرب مباشرة بحل المؤسسات الامنية السابقة في العراق زاد من مؤشرات التوتر الامني والتهديدات الارهابية المستهدفة لسلامة وامن العراقيين كافة، وتعد المدة 2003-2014 هي من اكثر السنوات التي شهدت توترات امنية وتهديدات ارهابية في تاريخ العراق المعاصر، وبروز فصائل مسلحة وطائفية، التي انتهت بدخول عصابات (داعش) الى محافظة الموصول في عام 2014،

وعلى الرغم من نجاح القوات الامنية من طرد هذه العصابات من العراق لكن استمرت بعض خلاياها النائمة تمارس عمليات ارهابية اعقاب تلك الفترة.[4]

ومن ابرز مظاهر الاختلال الامني بعد الحرب الامريكية على العراق هو حركات النزوح القسري التي شهدها المواطن العراقي نتيجة انتشار آفة الطائفية واتساع ظاهرة القتل والخطف هذا فضلاً عن الاسباب غير المباشرة كانتشار البطالة وازدياد معدل الفقر بفجوات جغرافية متفاوتة اذ وصلت نسبة البطالة العراقية الى ما يقارب 65%-45% بسبب قرار حل الجيش العراقي بعد عام 2003 [5]، الامر الذي ادى الى ظهور اعادة هيكلة ديموغرافية على اساس جغرافي ومناطقي في المجتمع العراقي من جديد مرتكزا على اطار (عرقي وطائفي وقومي)، مؤشرا بذلك الى بداية حقبة جديدة يبتعد العراق فيها عن مفهوم الاندماج والتعايش المجتمعي[6]، فضلاً عن ظهور اكبر عملية سلب ونهب للمؤسسات الحكومية من مجموعات وعصابات مستغلة للانفلات الامني وفق منظور (ثقافة الغنيمة) الذي كان الاساس لانتشار الفساد لاحقا في المؤسسات العراقية. [7]

ومن الجدير بالذكر كان لانسحاب القوات الامريكية في 2011/12/18، بعد عقد اتفاقيتين[8*] استراتيجيتين مع العراق [9] وضعت القوات العراقية امام تحد كبير نتيجة قلة كفاءتها وانتشار السلاح والعنف في وقت واحد الامر الذي مكن عدداً من الاحزاب والعشائر امتلاك السلاح وممارسة العنف في المجتمع. [10]

اما على المستوى السياسي فقد تزامن ما سبق من مظاهر الاختلال الامني نشاط مجموعات المعارضة الشيعية والكردية فضلاً عن الجماعات السنية التي كانت موالية للنظام السابق، نحو ملءِ الفراغ الامني الذي شهده العراق.[11] وفي هذا السياق ظهرت توجهات مختلفة نابعة من التنوع الذي دخل ماكنة العمل السياسي في العراق تدعو الى اتباع سلوكيات جديدة تتوافق مع رؤيتها للسياسة الخارجية العراقية اعقاب الحرب، فمنهم من دعا الى ان يتخذ العراق التوجهات الماركسية وهناك من دعا الى التوجهات الدينية في علاقاته الخارجية مع دول الجوار (**وابرزهم الاحزاب الاسلامية**)، وهناك من دعا الى توجه قومي[12]، وهو الامر الذي ادى الى ان يصبح العراق في العقد الثاني من القرن الحالي (الارض التي تجمع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية في الوقت نفسه).

وعند محاولة فهم تاريخ مظاهر العنف في العراق في هذه الفترة يمكن مراجعة احصائيات الهجمات الارهابية وعدد الضحايا في العراق اعقاب عدم الاستقرار الامني الذي شهده

البلد من عام 2003 وكما مبين في الشكلين البيانيين الآتيين:

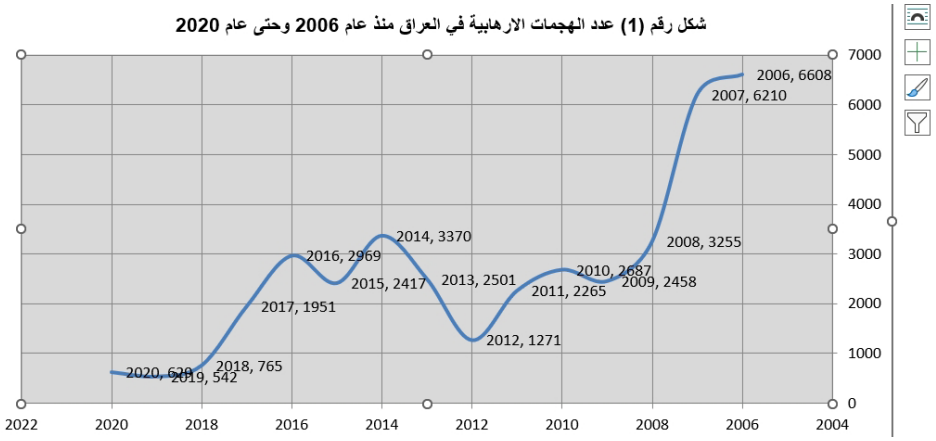

المصدر:

https://www.statista.com/statistics/202738/number-of-terrorist-attacks-in-/iraq

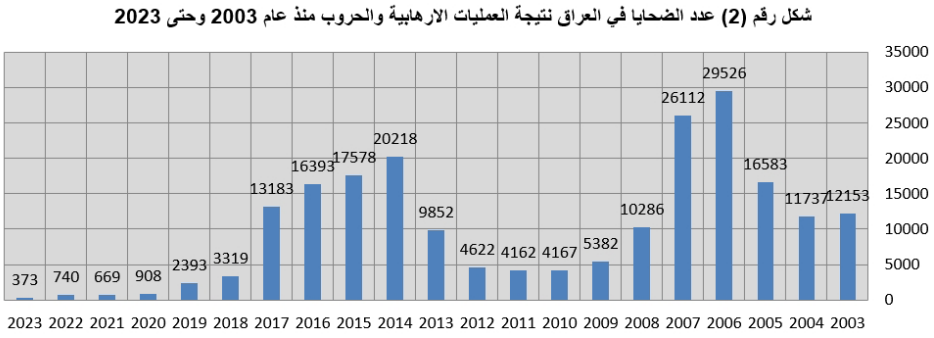

المصدر:

https://www.statista.com/statistics/269729/documented-civilian-deaths-in-/iraq-war-since-2003

المطلب الثاني: الازمة المزدوجة منذ عام 2014 وتحدي الصمود والمواجهة

شهد العراق في منتصف عقده الثاني من هذا القرن ازمة سميت بالمزدوجة على الصعيد

المحلي، اذ دخل العراق في ازمة امنية واقتصادية في الوقت نفسه، والتي تمثلت بدخول عصابات ارهابية الى اراضي الموصل وبعض مناطق العراق الشمالية مصحوبا بانخفاض في اسعار النفط والذي يعد الاخير هو المصدر الوحيد لنفقات العراق التشغيلية والاستثمارية كونه يعد من ذوي الاقتصاد الاحادي (مورد واحد – النفط) وغير متنوع اقتصاديا، وهو ما كان له تداعيات ثقيلة على المجتمع العراقي امنيا واقتصاديا وسياسياً ادى بالنتيجة ايضا الى ظهور حراك مجتمعي في مدن عدة في تشرين الاول عام 2019.[13]

اولا: الهجمة الارهابية (دخول عصابات داعش) [14]:

ومن نافلة القول ان من بين العوامل المساعدة التي ادت الى انتشار الارهاب ودخول هذه العصابات الاجرامية الى العراق هو اتساع ظاهرة الاعتصامات في مناطقه الغربية عام 2012، والتي كانت سلمية في بادئ الامر وتهدف الى اجراء اصلاحات حكومية في مجال الخدمات وتشريع قانون العفو العام للسجناء والغاء مادة 4 ارهاب، ولكن مع مطلع العام 2013 بدأت تتحول مقرات الاعتصام الى مركز للتجمعات الارهابية ومن بينها القاعدة، وقد اكد ذلك رئيس الوزراء العراقي الاسبق (نوري كامل المالكي) في كلمة له على شاشات التلفزيون «اقول بكل وضوح وصراحة ان ساحة الاعتصام في الانبار قد تحولت الى مقر لقيادة القاعدة مؤكداً ان منها بدأت عملية التفخيخ للسيارات والاحزمة الناسفة والتفجيرات في مختلف مناطق العراق» . [15]

عموما يمكن ايجاز اهداف داعش (السياسية والاقتصادية والعسكرية) فيما يلي: [16]

1. التحكم بآبار النفط وتحويله الى دول اخرى وخاصة الكيان الصهيوني.
2. اضعاف الوجود العسكري والسياسي للعراق اقليمياً ودولياً.
3. تغيير الخارطة السياسية في الشرق الاوسط.
4. تنمية فرص التدخل في الشؤون الداخلية في العراق والهيمنة مستقبلا عليه.
5. انخفاض اسعار النفط.
6. اضعاف المكانة الاقتصادية للعراق وتدمير البنية التحتية له.
7. تخلف اجتماعي.
8. نشر العنف.

ثالثاً: انخفاض اسعار النفط

يعد النفط من أكثر الموارد في العالم اهمية، فهو مورد وسلعة وسلاح في الوقت نفسه، ويخضع بصورة عامة الى تقلبات الاسعار وتغيرها نتيجة اسباب مختلفة، سياسية منها ام اقتصادية، فعلى سبيل المثال ان هناك دولاً كثيرة تعرضت للتهديد والضغط نتيجة انخفاض سعر برميل النفط وكونها تعتمد عليه كمورد اساسي (اقتصاد احادي) الامر الذي أثر على سياستها الخارجية ودفعها الى اتباع سلوك خارجي مرسوم من دول اخرى.

وابتداءً وقبل التعرف على اسباب ازمة انخفاض اسعار النفط يمكن القول انه قد كانت للحرب الامريكية على العراق اثار اقتصادية سلبية، اذ ما زال العراق يعاني من اضرار الحرب والى الان، ففي تقرير (**اضرار الحرب على العراق**) الذي اصدرته وزارة التخطيط العراقية، اوضحت الاخيرة انه قد وصلت مبالغ الانفاق على اضرار الحرب في العراق ولغاية 2012/12/13 حوالي (**47.357.244.091**) مليار دينار عراقي. [17] اما بالنسبة للأسرة العراقية فقد عانت من قلة الدخل الكلي، ففي بيانات رسمية عراقية اتضح ان مقدار الدخل الكلي للأسرة العراقية في أسبوعين عام 2004 هو حوالي (**60000**) دينار، وللريف (**58250**) دينار والحضر بما يقارب (**61000**) دينار. [18]

اما بالنسبة الى اسباب انهيار اسعار النفط عالمياً في الاعوام 2015-2016 فيعود الى الاسباب التالية:[19]

1- صعود الولايات المتحدة الامريكية كمصدر للبترول، فبين عامي 2012-2015 زادت الولايات المتحدة الامريكية من انتاجها للنفط من 10 ملايين برميل باليوم الى 14 مليون برميل في اليوم متخطية بذلك كل من روسيا والسعودية على راس قائمة الدول الاكثر انتاجاً للنفط ويعزى سبب الزيادة في الانتاج الى التطورات التقنية في طريقة الحفر والتي تعرف بالتكسير الهيدروليكي (فراكينك).

2- زيادة الانتاج في العراق اذ بالرغم من تردي الاوضاع الامنية استطاع العراق في هذه المدة زيادة الانتاج النفطي الى ما يقارب 4 مليون برميل يومياً.

3- عودة الجمهورية الإسلامية في إيران الى تصدير النفط، اذ كان لتوقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة 5+1 (الولايات المتحدة الامريكية – روسيا – الصين – فرنسا – بريطانيا – المانيا) الاثر البالغ في توقيع عدد كبير من العقوبات على إيران، والذي منح فرصة أكبر للجمهورية الإسلامية في إيران للوصول الى الاسواق العالمية، فبحسب احصاءات منظمة اوبك يبلغ الانتاج النفطي الايراني حوالي 3 مليون برميل نفط يوميا.

4- نفط المحيط في البرازيل، اذ ارتفع انتاجها للنفط بين عامي 2013 – 2015 من 2.6

مليون برميل في اليوم الى حوالي 3 مليون برميل يوميا، والسبب يعود الى حفر ما يزيد عن 72 بئراً جديداً في عام 2015 بعد ان كان المجموع الكلي لآبارها حوالي 87 بئراً فقط.

5- استمرار السعودية في خفض اسعار النفط لأهداف سياسية وهي التأثير على اقتصاد غريمتها في المنطقة – إيران.

6- تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية واليابان نتيجة اعتدال درجات الحرارة في الشتاء نسبياً في المناطق الشمالية من الكرة الارضية.

7- عدم الاتفاق على خفض الانتاج النفطي بين دول اوبك، اذ لم تنجح هذه الدول في كبح الانتاج النفطي، وان اعضاء المنظمة ما زالوا محافظين على كميات انتاج مستقرة او كميات انتاج أكبر.

شكل رقم (3) قيمة النفط المصدر (مليار دولار)

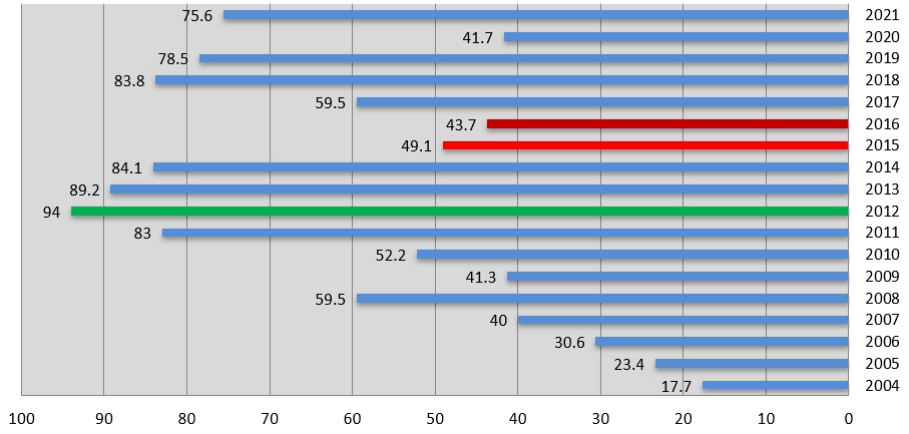

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء التجاري، 2022.

ومن نافلة القول إنَّ ازمة انخفاض اسعار النفط عالمياً كان لها تداعيات على الاقتصاد العراقي اجمع اذ ادت ايضا الى تزايد المديونية العراقية والعجز في الميزانية العامة، فقد وصل مقدار العجز في الميزانية عام 2015 (3.8 ترليون دينار) والعام 2016 (24.2 ترليون دينار) ناهيك عن اتباع الحكومة العراقية سياسة التقشف في العراق منذ عام 2015 وحتى وقت قريب لتلافي الانفاق المتزايد وتقليل النفقات الاستثمارية في سبيل ضمان الانفاق التشغيلي في العراق.[20]

المبحث الثاني:
واقع المشاريع الاستثمارية على مستوى القطاع الخاص والحكومي

بعد عام 2003 وتغيير نظام الحكم حصلت تحديثات في التوجهات الاقتصادية في العراق، ومن بين تلك التحديثات هو اصدار قانون الاستثمار رقم (39) لعام 2003 من قبل السلطة الائتلافية المؤقتة ولان القانون صادر عن جهة غير شرعية لم يتم المصادقة عليه وتفعيله ولهذا تم اصدار قانون جديد وهو رقم (13) لعام 2006 وقانون الاستثمار الكردستاني رقم (4) لعام 2006.[21] والذي خضع للتعديل لاحقا في عام 2015 ويجري حالياً العمل ايضاً على مسودة مشروع تعديل قانون الاستثمار العراقي في عام 2023. اما على المستوى العملي فقد شهد الاقتصاد العراقي نتيجة عملية الانفتاح على اقتصاديات الدول الاخرى زيادة في عدد المستثمرين الاجانب وعدد الاستثمارات الاجنبية عموما، وقد صاحب هذا الانفتاح الاقتصادي تراجع مستوى اداء القطاع الصناعي والانتاجي محلياً ومستوى اسهام الاستثمار المحلي مقابل الاجنبي، كونه تعرض الى كثير من العراقيل والتحديات التي تنوعت بين اسباب امنية وفنية وقانونية، ولهذا سيتم التطرق في هذا المبحث الى واقع الاستثمار في العراق على مستوى القطاع الخاص والحكومي لكي يتم التعرف لاحقا على اهم التحديات والمعوقات الامنية والسياسية التي تعرض لها وفرص المواجهة.

المطلب الاول: واقع المشاريع على مستوى القطاع الخاص

عانى القطاع الخاص محلياً من تحديات ومشاكل عديدة مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي رمت بتداعياتها على مستوى اداء الاستثمار واسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي فهو لم يتجاوز مستوى اسهامه في المؤشر الاخير اكثر من 45% منذ عام 2003 وكما موضح في الشكل رقم (4)، وعلى الرغم من وضع استراتيجية لتطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030 [22] فانه لم يشهد العراق تحسناً ملموساً لهذا القطاع الا بعد عام 2020، وعليه ولفهم واقع المشاريع الاستثمارية في العراق على المستوى الخاص يجب التعرف على نشاط المنشئات الصناعية الصغيرة والكبيرة فيه، ويتم ذلك بتتبع البيانات والمؤشرات الاحصائية الموضحة للأداء الصناعي.

شكل رقم (4) نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي للاعوام 2015-2019

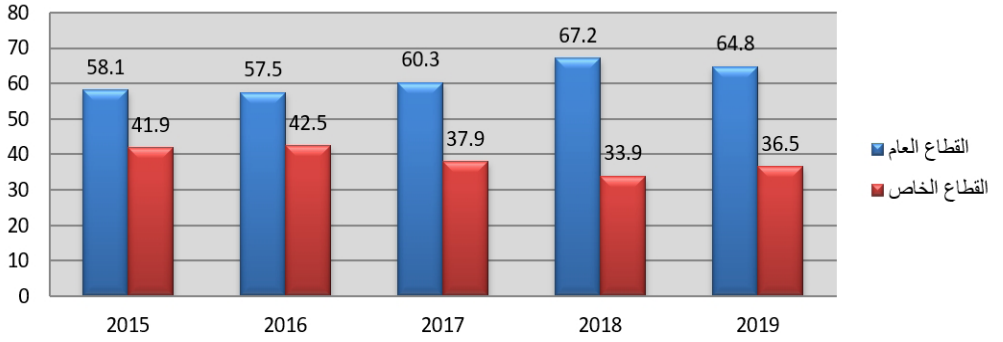

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2021.

اولا: المنشئات الصناعية الصغيرة

شهد قطاع المنشئات الصغيرة منذ عام 2014 تطوراً ملحوظاً في مؤشراته الرئيسية (عدد المنشئات وقيمة الانتاج)، فبعد ان كانت لا تتجاوز (21809) منشأة صغيرة عام 2014 وصلت الى (26772) منشأة عام 2021، وبهذا فقد حققت المنشئات الصناعية الصغيرة مستوى نمو يقدر بحوالي (22.75%) عن عام 2014، هذا فضلاً عن تطور مؤشرات قيم الانتاج منذ عام 2014 حيث سجلت قيمة الانتاج الصناعي اعلاها عام 2021 وبمقدار (2519890) مليون دينار بعد ان كانت عام 2020 مسجلة كأقل مستوى للإنتاج الصناعي في السبع سنوات الاخيرة وبمقدار (1751559) مليون دينار والذي يعود الى حالة التراجع الاقتصادي الذي شهده العراق نتيجة انتشار جائحة كورونا التي ادت الى توقف واغلاق عدد كبير من المنشئات الصناعية في العراق. وكما موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) المؤشرات الرئيسية للمنشئات الصناعية الصغيرة في العراق للأعوام 2014-2021

	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2021
عدد المنشئات الصغيرة	21809	22480	25966	27856	25747	26247	26772
معدل عدد العاملين	84272	67157	81920	93644	83375	86663	90894
مجموع الاجور والمزايا (مليون دينار)	259762	261492	333111	304412	298801	285908	360893
مجموع قيمة الانتاج (مليون دينار)	1924980	1823968	2079915	2016330	1939289	1751559	2519890
قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	932470	978754	1026519	1008495	1027279	915831	1430230

المصدر: تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة، (وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء)، 2021، ص5. وكذلك: تقرير المنشئات الصناعية الصغيرة، (وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء)، 2015 ص7.

شكل رقم (5) عدد المنشات الصغيرة في العراق للاعوام 2014-2021

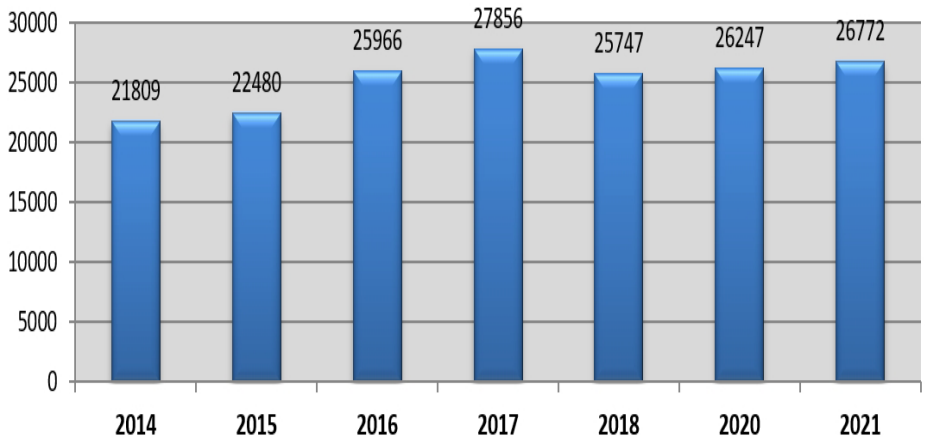

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1) .

شكل رقم (6) مجموع قيمة الانتاج للمنشئات الصغيرة للاعوام 2014-2021 (مليون دينار)

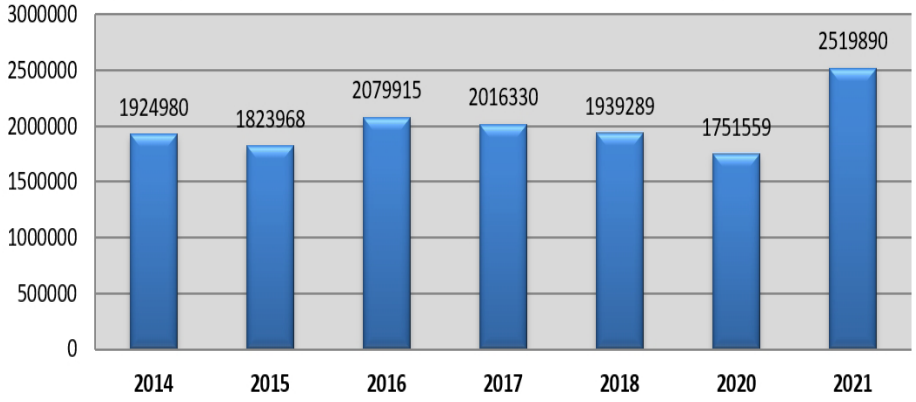

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

ثانياً: المنشئات الصناعية الكبيرة

اشارت بيانات تقرير المنشئات الصناعية الكبيرة في الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ان هذه المنشئات واكبت تطورا ملحوظا في عام 2021، اذ قد سجل تزايدا في عدد المنشئات وصل الى حوالي (781) منشاة في العام الاخير، بعد ان كانت لا تتجاوز (657) في عام 2012، مع تراجع في عددها بشكل كبير عام 2017 اذ سجلت في هذا العام ادنى معدل لعدد تلك المنشئات والتي بلغت حوالي (551) منشأة، ويعود السبب في ذلك الى حالة التقشف الاقتصادي الذي شهده البلد بعد انخفاض اسعار النفط فضلاً عن تزايد الانفاق الحكومي على الانفاق العسكري أثناء عمليات التحرير بعد عام 2014. هذا فضلاً عن تسجيل اقل قيمة للإنتاج في عام 2014 وبمقدار لا يتجاوز (4271) مليار دينار، وكما مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) المؤشرات الرئيسية للمنشآت الصناعية الكبيرة للأعوام 2012-2021

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2020	2021
عدد المنشئات الكبيرة	657	657	646	600	566	551	600	682	781
معدل عدد العاملين	201254	175922	134818	129024	109574	111374	114762	112414	115869
مجموع الاجور والمزايا (مليار دينار)	2114	2095	1574	1447	1247	1431	1449	1313	1467
مجموع قيمة الانتاج (مليار دينار)	5165	5574	4271	5469	4969	5998	7191	6294	8229
قيمة مستلزمات الانتاج (مليار دينار)	2569	2880	2292	3042	2810	3489	3867	3416	4213
قيمة المبيعات (مليار دينار)	4676	5100	3920	5233	4535	5657	6770	5781	7644

المصدر: تقرير المنشئات الصناعية الكبيرة، الجهاز المركزي للإحصاء، 2016، ص5.
.وكذلك: تقرير المنشئات الصناعية الكبيرة، الجهاز المركزي للإحصاء،2021، ص6

شكل رقم (7) عدد المنشئات الكبيرة للاعوام 2012-2021

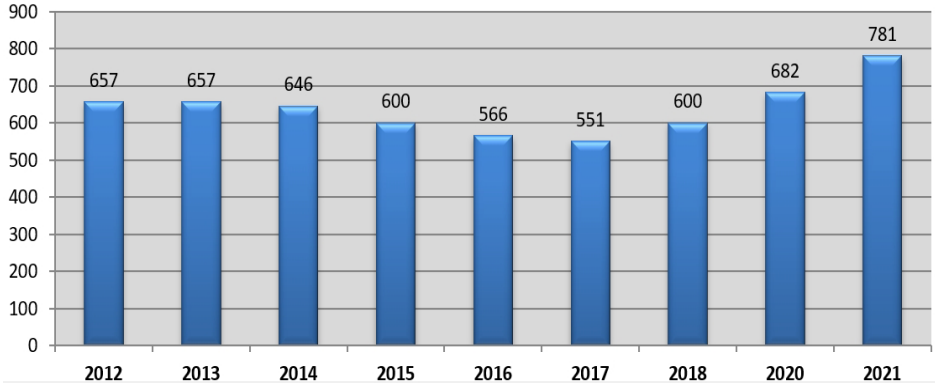

الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2).

المطلب الثاني: واقع المشاريع على المستوى الحكومي

شهد الاستثمار على المستوى الحكومي تباينا بين مستوى الانفاق وعدد المشاريع والقطاعات المستهدفة للاستثمار، فعلى صعيد الانفاق الاستثماري شهد القطاع الحكومي تراجعا في قيمة الانفاق بشكل ملحوظ منذ عام 2013 وحتى عام 2021، فبعد ان سجل في عام 2013 اعلى قيمة انفاق والتي تقدر بحوالي (55109) مليار دينار تراجع الانفاق الاستثماري بشكل تدريجي عبر السنوات اللاحقة حتى ان سجل ادنى مستوى له عام 2020 وبمقدار (3208.9) مليار دينار على الرغم من التحسن الطفيف في قيمة الانفاق الاستثماري في عام 2021 وبمقدار (13322.7) مليار دينار مسجلا بين عام 2013 و عام 2020 معدل نمو **سلبي** يقدر بحوالي (94.17%) وهو ما يؤشر لنا آثار التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والاثار التي عقبت الانفاق العسكري منذ عام 2014 هذا فضلاً عن تداعيات الانخفاض في اسعار النفط العالية التي رمت بضلالها على مستوى الانفاق الاستثماري والتي كانت اكثر وضوحا في عام 2020. وكما موضح في الجدول رقم (3) والشكل رقم (8).

جدول رقم (3) قيم الانفاق مصنفة الى الجاري والاستثماري واهميتها النسبية للأعوام 2013-2021 (مليار دينار عراقي)

	الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	الانفاق العام	الاهمية النسبية للانفاق الجاري	الاهمية النسبية للانفاق الاستثماري
2013	83316	55109	138425	60.2	39.8
2014	78000	36581	114581	68	32
2015	78248.4	41214	119462.4	65.5	34.5
2016	80149.4	25746.3	105895.7	75.7	24.3
2018	67052.9	13820.3	80873.2	82.9	17.1
2019	87301	24422.6	111723.6	78.1	21.9
2020	72873.5	3208.9	76082.4	95.8	4.2
2021	89526.7	13322.7	102849.4	87	13

المصدر: وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي العراقي، 2023، ص31.

شكل رقم (8) تطور الانفاق الجاري والاستثماري للعوام 2013-2021 (مليار دينار عراقي)

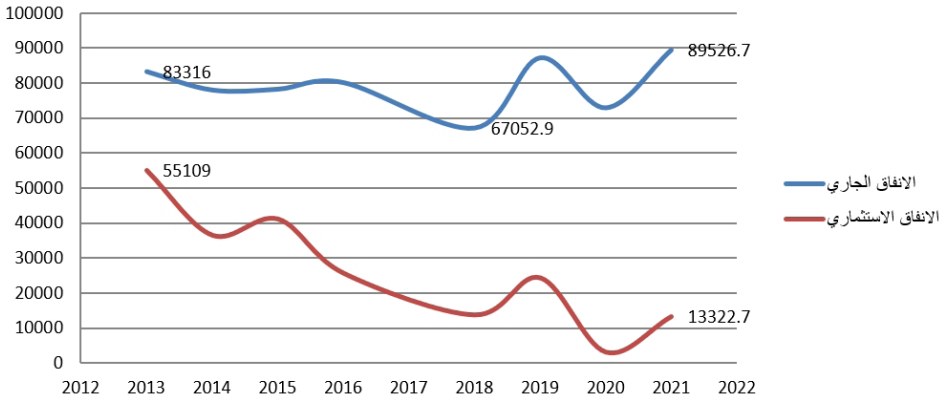

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

اولا: توزيع المشاريع حسب التقسيم الجغرافي

يمكن من البيانات المتوفرة ملاحظة التباين في عدد المشاريع للمدة من 2013-2021 بين المحافظات، فقد بينت البيانات أنَّ محافظة البصرة، هي المحافظة الاكثر عددا للمشاريع الاستثمارية الحكومية منذ عام 2013 وحتى عام 2019 مع تراجع طفيف في عدد مشاريعها عام 2021 في حين سجلت محافظة نينوى وعلى مدار ثلاث سنوات تراجعا كبيرا في عدد المشاريع أثناء اعوام الحرب على عصابات داعش الاجرامية، اذ سجلت حوالي (27-18-24) مشروعا في الأعوام 2015-2016-2017 على التوالي، ولم تشهد انتعاشا في عدد المشاريع الا في الاعوام الأخيرة بعد انتهاء عمليات التحرير وبداية حركة الاعمار والتنمية فيها، وكما مبين في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4) عدد المشاريع الحكومية في المحافظات ضمن برنامج تنمية الاقاليم للأعوام 2013-2021

المحافظة	2013	2015	2016	2017	2018	2019	2021
صلاح الدين	333	247	187	181	148	362	462
النجف	276	142	141	141	141	171	123
كربلاء	247	214	157	157	157	169	175
ديالى	269	212	153	129	130	144	198
واسط	157	107	82	81	82	112	141
بابل	494	333	303	305	302	407	445
المثنى	173	88	63	60	60	113	160
الانبار	279	175	161	162	181	224	287
الديوانية	385	317	270	225	226	286	274
ذي قار	352	299	311	307	311	470	382
بغداد	263	226	150	137	138	227	285
البصرة	1273	879	666	623	622	626	326
نينوى	319	27	24	18	365	497	448
كركوك	602	294	230	225	220	309	218
ميسان	276	270	272	247	172	215	310

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، نظام ادارة التنمية العراقي IDMS، 2023.

ثانيا: توزيع المشاريع والتخصيصات الاستثمارية حسب القطاع

حاز قطاع المباني والخدمات العدد الاكبر من المشاريع للمدة من 2013-2021 وبشكل ملحوظ عن بقية القطاعات الاخرى والذي سجل اعلى عدد في المشاريع 2013 وبمقدار (1505) مشروعاً استثمارياً و (1305) في عام 2021 مع تراجع ملحوظ في عدد مشاريع هذا القطاع والقطاعات الأخرى أثناء اعوام التقشف المالي والحرب على (داعش) وانخفاض اسعار النفط وكما مبين في الشكل رقم (9). يقابل ذلك حصول القطاع الصناعي على التخصيصات المالية الاستثمارية الاكبر والذي سجل اعلى مستوى له في العامين 2013 و2019 وكما موضح في الشكل رقم (10).

شكل رقم (9) عدد المشاريع الاستثمارية الحكومية المدرجة في الموازنات الاستثمارية حسب القطاع للاعوام 2013-2021

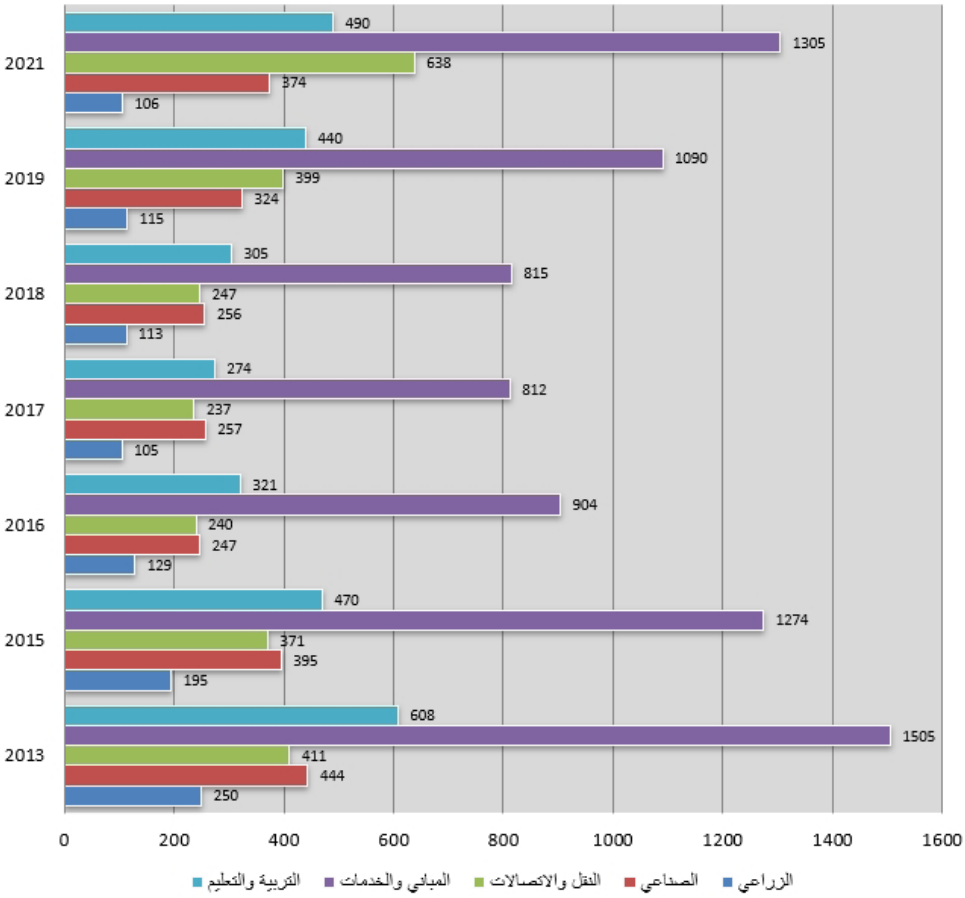

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، نظام ادارة التنمية العراقي IDMS، 2023.

شكل رقم (10) التخصيصات السنوية الاستثمارية موزعة حسب القطاع للسنوات 2013-2021
(مليون دينار عراقي)

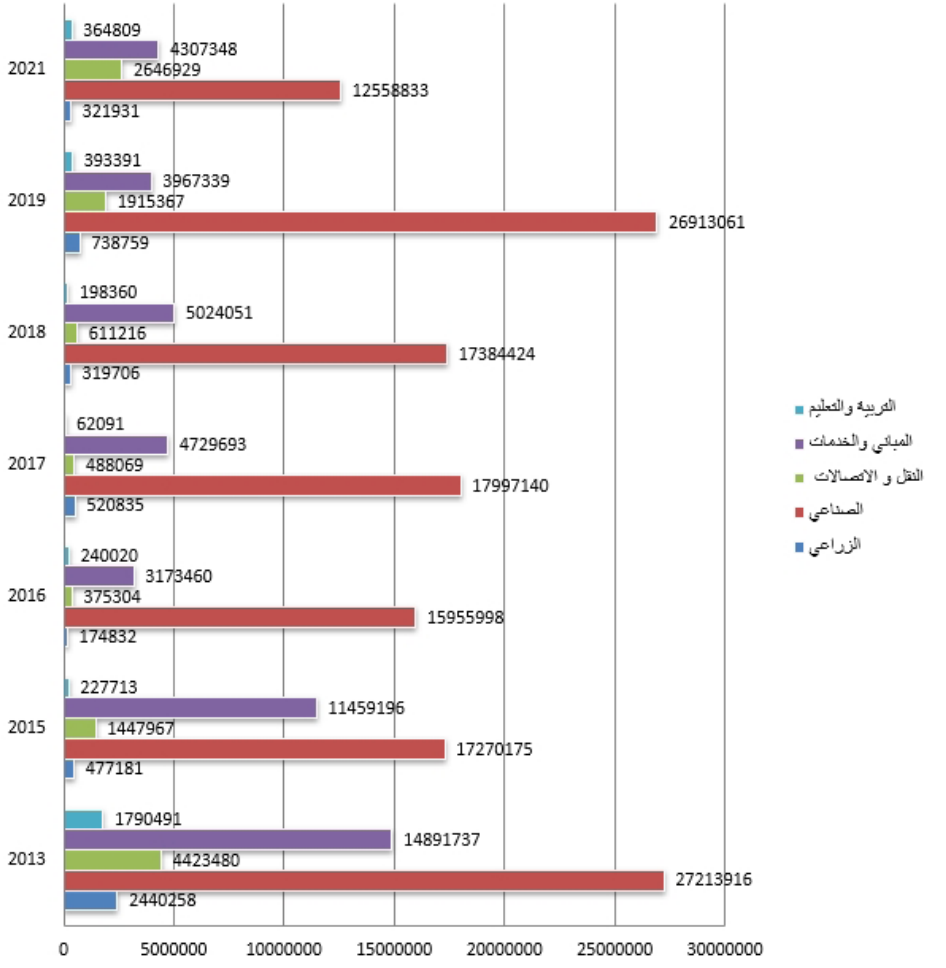

المصدر: وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، نظام ادارة التنمية العراقي IDMS ، 2023.

المبحث الثالث:

معوقات تنفيذ المشاريع الاستثمارية امنياً وسياسياً وفرص النجاح

تختلف المعوقات التي تواجه تنفيذ المشاريع بين معوقات قانونية وامنية وسياسية واقتصادية وفنية وغيرها الكثير، لكن تفردت المعوقات الامنية والسياسية بكونها الاكثر تأثيرا في تنفيذ المشاريع فهي لا تعيق تنفيذ المشاريع بشكل نسبي وانما بصورة كلية على عكس المعوقات الاخرى سابقة الذكر التي ربما تعيق تنفيذ المشاريع بصورة نسبية ويمكن معالجتها عن طريق تشريع قانون او عملية اصلاح قطاعي في حين المشاكل والمعوقات الامنية تحتاج الى جهد وطني ودولي للوقوف بوجهها وترتبط بالإدارات والسياسات العليا للدولة. وعليه ففي هذا المبحث سنحاول التعرف على أبرز المعوقات الامنية والسياسية التي تستهدف المشاريع الاستثمارية في العراق.

المطلب الاول: المعوقات الامنية والسياسية

يعد الاستثمار بمختلف اشكاله من عناصر نجاح وتحقيق اهداف التنمية المستدامة ويحتاج الى توفير بيئة جاذبة له وهو ما يطلق عليه بملاءمة المناخ الاستثماري، وهو عبارة عن منظومة متكاملة من العوامل المترابطة التي باتساقها تؤمن بيئة الاستثمار، كعامل التمويل والاستقرار الامني والسياسي والدعم والاشراف والمتابعة الحكومية [23]، وانطلاقا من فكرة ان الواقع الاقتصادي لأي بلد يرتبط بالجانب السياسي والاستقرار السياسي فان الاستثمار العراقي تعرض الى الكثير من التأثيرات والضغوطات الامنية والسياسية التي اثرت على اداء ومستوى الانجاز في مشاريعه، والتي وضعت الاداء الحكومي في موقف محرج تجاه متطلبات المجتمع، خاصة اذا ما تذكرنا ان النظام السياسي في اي دولة هو الذي يضع الحدود والذي يرسم الهياكل الاقتصادية ويعين اهدافها [24]، وان اي مستثمر في العالم عند بدء تفكيره بالتوجه لتنفيذ استثمار في اي بلد، يفضل العمل في بلد فقير على ان يعمل في بلد غني غير مستقر امنيا وسياسيا، اذ ان البلد غير المستقر قد يعرض المستثمر الى خطر التغيير في التشريعات الاقتصادية والاستثمارية وتغيير في الرؤية الاقتصادية وتوجهاتها، فضلا عن ان انتشار المضاربات والمحسوبية والفساد الاداري والجريمة المنظمة [25]، وهو ما يفسر فكرة ان المال لا يستوطن في بيئة غير مستقرة سياسيا وامنيا ويعمل وفق قاعدة اقل الخسائر واعلى الارباح، وعليه فان غياب الاستقرار يزيد من نسبة الخسائر في راس مال المشاريع وراس المال البشري.[26]

شهد العراق منذ عملية التغيير في النظام السياسي عام 2003 معوقات امنية كثيرة حالت دون الشروع في عملية التنمية وتنفيذ المشاريع الاستثمارية بمختلف اوجهها، وخاصة في العقد الثاني من هذا القرن وتحديدا العام (2014)، اذ واجه العراق متغيرات امنية سريعة ومفاجئة تمثلت باجتياح الجماعة الارهابية المتطرفة (داعش) وسيطرتها على نحو ثلث اراضيه في المحافظات الشمالية والغربية (نينوى، صلاح الدين، الانبار)، ومن ثم انطلاق عمليات التحرير العسكرية في تلك المحافظات واعلان النصر الحاسم في كانون الثاني من العام (2017) باسترداد كامل الاراضي العراقية التي احتلها هذا التنظيم المتطرف، وقد تزامنت هذه المعوقات الامنية مع اختلافات سياسية دولية لمواجهة وكبح تقدم قوى اقليمية على صعيد المستوى الاقتصادي والتي كانت احدى اسباب انخفاض اسعار النفط العالمية [27]، ووصولها الى مستويات متدنية لم تبلغها منذ نحو(13) عاماً، حيث هبطت الى نحو(30) دولار للبرميل الواحد من خام برنت، بعد ان كانت تصل الى أسعار قياسية تصل الى حوالي (115) دولار للبرميل، الامر الذي اصاب اقتصادات اغلب بلدان العالم لاسيما المصدرة للنفط بأزمة حرجة، كان العراق المتضرر الاكبر من هذا الانهيار، بسبب اعتماد اقتصاده على النفط كمصدر شبه وحيد للإيرادات، وفي ظل أزمة امنية تحتاج الى نفقات عسكرية كبيرة لمواجهة خطر تقدم وانتشار الارهابيين في اراضيه، ناهيك عن التداعيات التي خلّفتها تلك الحرب من دمار كبير للبنى التحتية في المدن والمحافظات المحررة بجانب ملايين من النازحين، الامر الذي يجعل مهمة تجاوزها تشكّل ابرز التحديات التي تواجه الحكومة العراقية آنذاك في ظل أزمة اقتصادية ومالية وجهاز اداري يعاني الفساد والترهل. [28]

ويمكن ايجاز المعوقات الامنية والسياسية للاستثمار العراقي بالنقاط التالية: [29]

1. عدم الاستقرار السياسي والامني واستمرار (الارهاب – الجريمة المنظمة – العمليات العسكرية – التغيير في الانظمة السياسية).
2. تردي البنى التحتية وتقادمها وانهيار الجزء الاكبر منها منذ احداث 2014 وتنفيذ عمليات التحرير من عصابات داعش.
3. عدم وضوح التوجهات الحكومية تجاه قضايا الاستثمار مما يؤثر على زعزعة ثقة المستثمر في جدوى الاستثمار.
4. عدم وضوح الرؤية والتوجيهات الاقتصادية في الدولة وارتفاع مستوى التضخم والبطالة.

5. عدم تشريع قوانين لحماية الملكة الفكرية والعلاقات التجارية والنماذج الصناعية والتي تعد أبرز موجودات الشركات المتعددة الجنسيات وضعف البيئة التشريعية والتنفيذية فيما يتعلق بحماية حقوق المستثمر.
6. المشاكل التي لم تحسم بين بغداد والاقليم فيما يخص قانون النفط والغاز.
7. عدم جدية الحكومة في تفعيل دور دائرة النافذة الواحدة، والتي تعرفها الامم المتحدة على انها «المرفق الذي يسمح للأطراف المشاركة في التجارة والنقل بإيداع المعلومات والمستندات الموحدة لدى نقطة دخل واحدة لاستيفاء كل المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالشحنات المستوردة والمصدرة والعابرة» [30]، اذ تسهم النافذة الواحدة في القضاء على الفساد الاداري والمالي الذي يحدث نتيجة احتكاك الموظف بالمستثمر وحدوث المساومات البينية، والتي بدورها تكون هذه الدائرة الجهة الرسمية المتمثلة بمندوبين وزاريين محددين وفق تخويلات وزارية عالية للتعامل مع المستثمرين وتقديم التسهيلات لهم، مما يوفر الوقت وضمان جودة التنفيذ. [31]
8. لا زال العراق يسجل نسباً متدنية في مؤشرات الحكم الرشيد وخاصة في مؤشري السيطرة على الفساد ومؤشر الاستقرار السياسي والذي يعكس صورة سلبية للمستثمر الاجنبي عند اقباله على تنفيذ مشاريع داخل العراق. كما موضح في الجدول رقم (5).
9. ضعف الدعم الحكومي تجاه المستثمرين المحليين والذي يتمثل بقوانين وتشريعات الحماية والتسهيلات عند تنفيذ المشاريع، وهو ما أكده المستثمرون عند تنفيذ زيارات ميدانية لمتابعة واقع القطاع الخاص في محافظات العراق. كما موضح في الشكل رقم (11).

جدول رقم (5) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق بعد عام 2003 (نسبة مئوية)

	السيطرة على الفساد	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	المسائلة
2004	1.4	1.9	0	3.4	0.4	4.3
2005	1.9	0.9	0.4	5.3	0.4	9.1
2006	1.9	0.9	0	7.3	0.9	9.1
2007	1.9	2.9	0.4	6.7	0.4	12.5
2008	1.9	8.7	1.4	13.1	0.9	14.4
2009	2.8	9	2.3	16.7	1.4	15.6
2010	4.2	9	2.3	15.7	1.8	17.5
2011	7.5	10.4	4.2	13.2	2.3	14
2012	6.6	13.2	4.7	9.4	2.8	15.9
2013	7.1	13.7	4.2	9.4	3.2	16.4
2014	5.7	13.4	2.3	9.1	5.7	14.2
2015	4.3	9.1	2.8	8.6	3.8	14.7

المصدر: كرام عبد العزيز عبد الوهاب، السياسات الاقتصادية وقدرتها في إصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 26, العدد 117، 2020، ص412.

شكل رقم (11) التوزيع النسبي للمشاكل التي تواجه مستثمرين القطاع الخاص في بعض المحافظات العراقية وفق زيارة ميدانية تخصصية

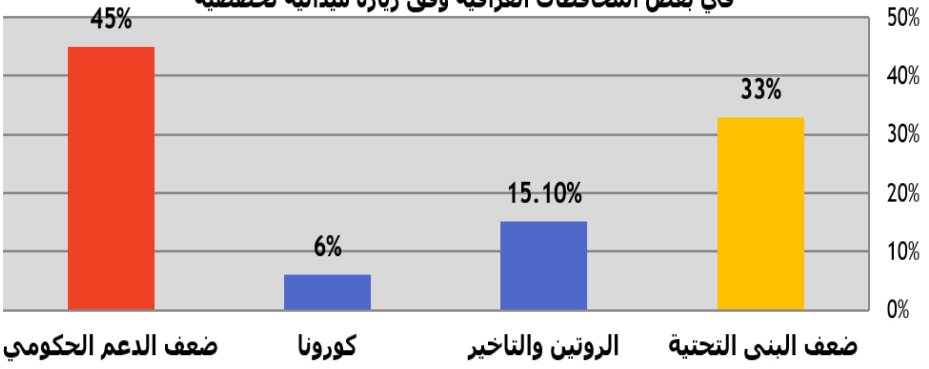

المصدر: زيارة ميدانية قام بها فرق سكرتارية تنمية القطاع الخاص، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية 2022.

شكل رقم (12) اسباب عدم منح التمويل المطلوب للقطاع الخاص خلال عام 2021

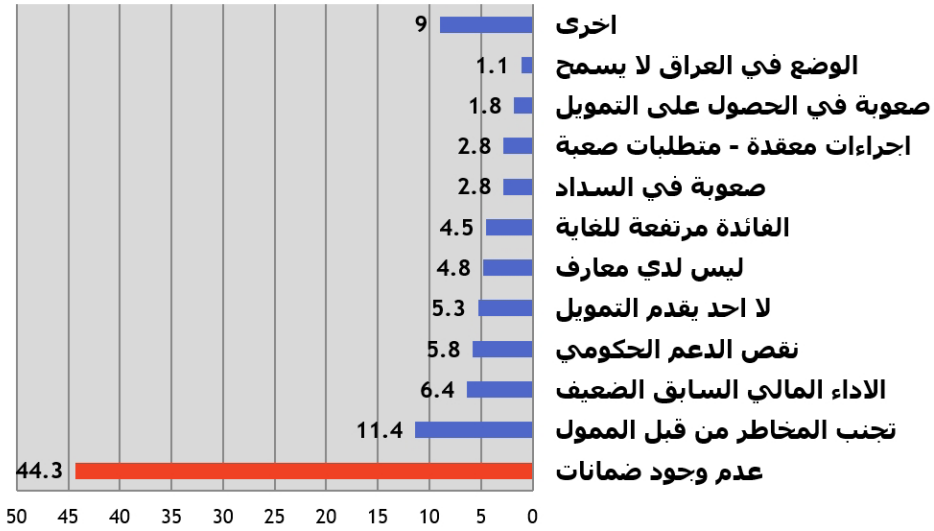

المصدر: مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 2021، الجهاز المركزي للإحصاء، 2022

المطلب الثاني: حلول ومقترحات

إن افتراض ايجاد بيئة ملائمة للاستثمار وتنشيط القطاع الخاص يحتاج الى تحقيق اعلى مستوى من الاستقرار الامني والسياسي كمرتكز اساسي قبل التكلم عن الحلول الفنية والتقنية، اذ لا يمكن تحقيق بيئة استثمارية مستقرة إذا لم مرتكزات الاستقرار الامني اولاً، فضلاً عن الأداء الاقتصادي الكفوء واعتماد المؤسسات الحكومية على اطر تشريعية صارمة وموارد بشرية ماهرة [32]، وعليه تؤكد الادبيات والدراسات ان اصلاح القطاع الامني المتحسس للجانب الاقتصادي يجب ان يتخذ اجراءات عدة منها: [33]

1. تقييم واسع للتهديدات ووسائل الحماية والمخاطر والفرص على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المحلي والدولي مع التركيز أكثر على الارهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية.
2. المراقبة والمواءمة المستمرة للتهديدات والسياسات المتبعة وطنياً، اذ يجب ان يكون هناك تنسيق مستمر بين سياسات الامن الوطنية والبيئة الناشئة.
3. التقليل من معدلات البطالة والفقر في العراق عن طريق وضع استراتيجية التخفيف من الفقر وسياسات التشغيل وخطة التنمية الوطنية 2018-2022 واستراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014-2030 موضع التنفيذ. وذلك بتشريع قانون يضمن من الوزارات والجهات القطاعية تنفيذ هذه الاستراتيجيات فضلاً عن محاولة زيادة قدرة السداد للدين الداخلي والخارجي لإتاحة فرصة أكبر للأنفاق العسكري في العراق كون التهديدات الامنية ما زالت نشطة. [34]
4. دعم مؤسسات البحث والتطوير الحكومية وغير الحكومية ومد الجسور بينها بما يعزز من مكانة العراق اقتصادياً وامنياً. وخلق خلايا متابعة للأمن الاقتصادي ترتبط بالإدارات العليا وظيفتها تقدم تقاريراً لها صلة بالواقع الاقتصادي متحسسة للازمات المستقبلية بصورة دورية معتمدة على معلومات وبيانات مستلة من مؤسسات متخصصة بالدولة العراقية ومواءمتها وربطها اقتصاديا وامنيا ورفعها الى رئاسة الوزراء واقتراح قرارات سريعة لمنع تأثير الواقع الامني على الواقع الاقتصادي. [35]
5. مواكبة ومراجعة البيانات المتحسسة للواقع الاستثماري واعداد المسوح الاحصائية بشكل دوري للوقوف على الاسباب واقتراح المعالجات بصورة فورية، فقد أفصح مسح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قام به الجهاز المركزي للإحصاء عن

المعالجات المطلوبة والضرورية وفق وجهة نظر المستثمرين العراقيين أنفسهم، والذي أكدوا في اغلب استطلاع الراي المنفذ هو ضرورة توفير دعم مالي لهم بمُنح او مساعدات او قروض وهذا لا يتم الا بتدخل حكومي وسياسي بإصدار قرارات في هذا الصدد وكما مبين في الشكل رقم (13). [36]

شكل رقم (13) راي اصحاب المؤسسات حول نوع الدعم الحكومي المطلوب لتحسين الاعمال خلال عام 2021

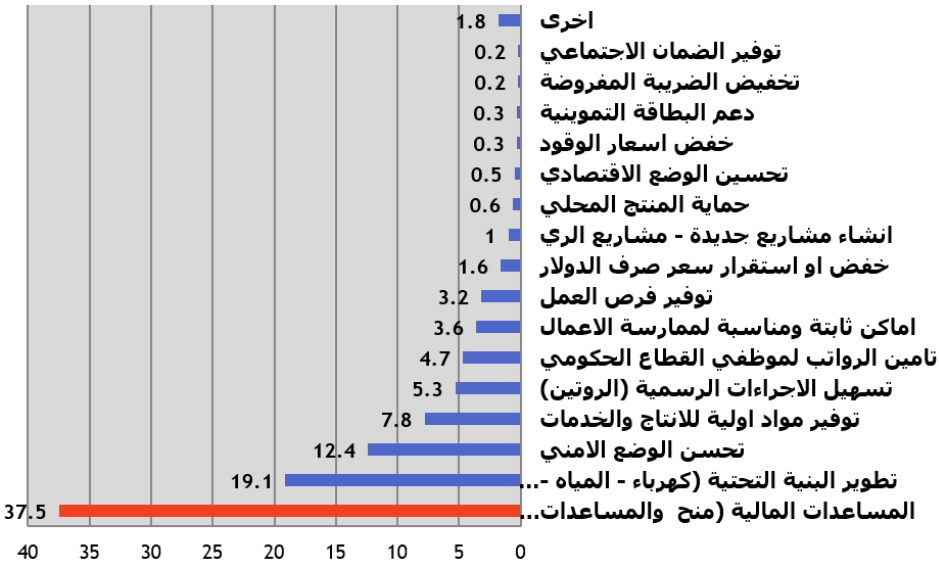

المصدر: مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 2021، الجهاز المركزي للإحصاء، 2022

الخاتمة

لعب العامل الأمني دوراً مباشراً في التأثير على فاعلية الاستثمار بمختلف مستوياته المحلي والاجنبي والخاص والعام، فمنذ تشكيل العراق الجديد بعد الحرب الامريكية عام 2003 عانى الاستثمار العراقي من تحديات امنية وسياسية كثيرة تنوعت بين الخلافات وتقاطع المصالح السياسية وبين انتشار العنف الذي حال دون استمرار ونمو المشاريع الاستثمارية، كونها تحتاج الى بيئة ومناخ استثماري ملائم لتنفيذ تلك المشاريع، والتي بدأت هذه المعوقات تتزايد مع دخول العصابات الاجرامية داعش في عام 2014 وتزامنها مع ازمة اقتصادية تمثلت بانخفاض اسعار النفط عالميا الامر الذي اثر بدوره في انخفاض الانفاقات الاستثمارية مع تزايد الانفاق العسكري وتراجع قيم الواردات محليا، مضافاً له دخول جائحة كورونا نهايات العقد الثاني وهو ما مثل التحدي الثالث فضلاً عن التحديات الامنية والاقتصادية التي اثرت على مستوى الانجاز والاداء التنموي وتنفيذ المشاريع الحيوية في البلد، وهذا تطلب ان يكون هناك مجموعة من السياسات العامة والاستراتيجيات التي تساعد على وضع بيئة مستجيبة للازمات وانتقال العراق من اطار الازمات والصدمات الى اطار المواجهة والاستعدادات الامنية والاقتصادية.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات مهمة وهي كما يلي:

1- ما زال العامل الامني يعد العامل الرئيسي في تنفيذ اي استراتيجية او خطة او مشروع اقتصادي ويؤثر بصورة مباشرة على بيئة العمل.

2- رغم التحديات الامنية التي شهدها العراق منذ عام 2003 ودخوله في حقبة نزاعات وعنف وصدمات امنية واقتصادية لكن استطاع العراق ان يحقق مستوى مقبول من الانجاز الاستثماري، فلو توفرت الظروف الملائمة بصورة أكبر لاستطاع العراق ان يشهد ثورة استثمارية كبيرة في المنطقة اقليميا وهو ما يشهده العراق حاليا بعد تحسن الوضع الامني والسياسي والاقتصادي.

3- توجدعلاقة طردية بين الجانب الامني والاستثماري وهو ما يتماشى مع طابع النظريات المفسرة للعلاقات الاقتصادية والوضع الامني والذي جاء به مجموعة من المفكرين في مجال العلاقات الدولية حول تزايد مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية مع تحسن الوضع الامني او نظرية الامن والتنمية.

4- هناك تبيان مكاني وقطاعي في موضوع التخصيصات الاستثمارية وعدد المشاريع نتيجة الوضع الامني في المناطق ومستوى الحاجة الى التنمية والبناء فيها، اذ ان بعض المحافظات عانت من تراجع مستوى الاستثمار في سنوات معينة نتيجة العمليات الإرهابية وعمليات التحرير، وبالمقابل بدأت الحكومة العراقية بزيادة عدد المشاريع والتخصيصات الاستثمارية لها اعقاب انتهاء عمليات التحرير لإدخالها في نهج الاعمار والانعاش، والتالي ووفق المنظور التخطيطي ان التوجيه الاستثماري كان وظيفي وحسب الحاجة التنموية.

5- تحتاج عملية الاصلاح الاستثماري والامني الى تجاوز مرحلة التخطيط واعداد الدراسات، والدخول في مرحلة جادة من التنفيذ، كون الخطط والمشاريع الاستثمارية في العراق تعاني من عدم الالتزام بالتنفيذ نسبياً بعد صياغتها.

التوصيات

1- استكمال مصادقة استراتيجية الامن الوطني 2021-2026 بعد اكمالها بصورة نهائية واستكمال تنفيذ الخطط الفرعية ومنها استراتيجية مكافحة التطرف العنيف المؤدي الى الارهاب عن طريق لجان وزارية وبأشراف من مستشارية الامن القومي.

2- الاسراع بصياغة واكمال استراتيجية الامن الوطني الجديدة 2024-2028.

3- اتباع نموذج الادارة بالنتائج في تحليل المشاكل ووضع الحلول عند دراسة وتحليل التهديدات الامنية المتحسسة للجانب الاقتصادي وبتعاون دولي.

4- اعداد مسح احصائي عن الواقع الامني والسياسي في العراق ويكون بأشراف مستشارية الامن القومي وبالتعاون مع المؤسسات المعنية كالجهاز المركزي للإحصاء ومشاركة منظمات دولية من منظمات الامم المتحدة.

5- عقد ورش ودورات بصورة دورية ومستمرة للكوادر الامنية حول اهمية ودور الامن الاقتصادي في استقرار البلد، وضرورة تامين المشاريع الاستثمارية في تحقيق الامن الوطني اذ اثبتت الدراسات والادبيات والمسوحات ان اغلب العمليات الارهابية كانت تستهدف اقتصاد البلد وبمغريات مالية.

6- تحويل مجلس تطوير القطاع الخاص الذي تم تأسيسه عام 2021 من صفته المؤقتة الى مجلس دائم.

الهوامش:

1. **ينظر: أكرم محسن مهدي، عقيل محمود كريم، تقييم الاداء المؤسسي الحكومي بعد 2014 وأثره في الامن الوطني العراقي، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد 18، العدد 73، (جامعة كربلاء: كلية الادارة والاقتصاد)، 2022، (ص-11ص12).**
2. **مريم صباح مظلوم، شيماء محمد جواد، التحليل الجغرافي لمستويات الامن وعلاقتها بالأمن الصحي العراقي في ظل جائحة كورونا، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد 29، العدد 118، (الجامعة المستنصرية: كلية التربية الاساسية)، 2023، (ص952 - ص953).**
3. **ينظر: مها رحيم سالم، شبكة الحماية الاجتماعية والامن الانساني في العراق في إطار السياسة الاجتماعية، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 23، العدد 4، (جامعة بغداد: كلية التربية للبنات)، 2012، ص1136.**
4. **نقلا عن: أكرم محسن مهدي، عقيل محمود كريم، تقييم الاداء المؤسسي الحكومي بعد 2014 وأثره في الامن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره، 2022، ص10.**
5. **مصطفى ابراهيم سلمان الشمر، تأثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 25، (جامعة تكريت: كلية العلوم السياسية)، 2021، ص222.**
6. **احمد صدام عبد الصاحب، الخصخصة ودور الدولة في الاقتصاد العراقي، مجلة الخليج العربي، المجلد 3، عدد 1-2، (جامعة البصرة: مركز دراسات الخليج العربي)، 2006، ص189 – ص191.**
7. **ينظر: دلال صادق احمد، التنمية المجتمعية وتحديات الامن الانساني لمظاهر التسول في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد 29، العدد 9، (بابل: جامعة بابل)، 2021، ص4.**
8. **ينظر: فيبي مار، ترجمة مصطفى نعمان احمد، عراق ما بعد 2003، ط1، (بغداد: دار المرتضى للنشر والتوزيع)، 2013، (ص25 – ص26). وللمزيد حول موضوع الفساد الاداري وانتشاره في العراق ينظر: موسى فرج، الفساد في العراق: خراب القدوة وفوضى الحكم، ط1، (بغداد: دار المؤلف للنشر والطباعة والتوزيع)، 2015.**
9. **اعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الامد في 2007 – اتفاقية الإطار**

الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين القوات الامريكية وجمهورية العراق في 2008.
10. مثنى العبيدي، اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الامريكية (استحقاقات معلقة) أولاً: الاستحقاق السياسي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 13، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية)، 2015، ص20.
11. مصطفى ابراهيم سلمان الشمر، تأثير العامل الامني في السياسة الخارجية العراقية منذ العام 2003، مصدر سبق ذكره، ص225.
12. فيبي مار، ترجمة مصطفى نعمان احمد، عراق ما بعد 2003، مصدر سبق ذكره، ص17.
13. ينظر: رعد قاسم صالح، التماسك الاجتماعي وفاعلية السياستين الداخلية والخارجية للعراق للفترة 2003 – 2010، العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والافاق، ط1، (الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية)، 2012، ص22 – ص26
14. مصطفى ابراهيم سلمان الشمر، مصدر سبق ذكره، ص222.
15. مجموعة مؤلفين، داعش ايكولوجيا التمدد: وشم الدين بالدم، ط1، (بغداد: مركز حمرابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 2016، ص109.
16. اسراء كاظم الحسيني، التحولات الجغرافية السياسية والفوضى الخلاقة في العراق، مجلة كلية التربية، المجلد 1، العدد 20، (جامعة واسط: كلية التربية)، 2015، ص491 – ص495.
17. المجموعة الاحصائية 2012-2013، تقرير اضرار الحرب، (وزارة التخطيط العراقية: الجهاز المركزي للإحصاء)، 2013، ص 1.
18. المصدر نفسه، ص 24.
19. يوهانس بك، ياسر ابو معيلق، الاسباب وراء انهيار اسعار النفط، بحث منشور على الموقع التالي: WWW.DW.com
20. الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، تقرير المؤشرات الاقتصادية السنوية السريعة، 2017.
21. مصطفى محمد عبد الكريم، غيث ايوب يوسف، معوقات جذب الاستثماري الاجنبي المباشر الى العراق وسبل معالجتها لفترة ما بعد 2003، مجلة اكليل للدراسات الانسانية، العدد 12، (بغداد: الجمعية العراقي العلمية للمخطوطات)، 2022،

ص1376.

22. للمزيد ينظر: استراتيجية تطوير القطاع الخاص في العراق 2014-2030، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، 2015.

23. ينظر: زهراء جار الله حمو، تقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2017 مع الاشارة بشكل خاص الى العراق، مجلة تكريت للعوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 50، (جامعة تكريت: كلية الادارة والاقتصاد)، 2020، ص142.

24. نقلا عن: سعد عبيد علوان، احمد حمزة خليف، التنافس الاقتصادي الدولي والاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وانعكاسه على الامن الوطني العراقي بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية، العدد 88، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية)، 2020، (ص-52ص53).

25. فاروق فياض حسن، محمد رياض فيصل، معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 10، (الانبار: جامعة الانبار)، 2015، (ص-368ص369).

26. ينظر: إكرام عبد العزيز عبد الوهاب، السياسات الاقتصادية وقدرتها في إصلاح مناخ الاستثمار في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصادي، المجلد 26، العدد 117، 2020، (ص-409ص411).

27. يوهانس بك، ياسر ابو معيلق، الاسباب وراء انهيار اسعار النفط، مصدر سبق ذكره.

28. حسين عباس اصلان، الاستثمار في العراق: الفرص والمعوقات، دراسة منشورة على الشبكة العالمية للاتصالات الانترنت على الرابط التالي: https://www.alnahrain.iq/post/216.

29. زهراء جار الله حمو، تقييم المناخ الاستثماري في الدول العربية وفقا لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2017 مع الاشارة بشكل خاص الى العراق، مصدر سبق ذكره، (ص-151ص152).

30. نقلا عن: خالد حفظي عبد الامير، مؤيد جبار حسن، دراسة حالة الاستثمار في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 41، (بغداد: بيت الحكمة)، 2019، ص130.

31. خالد حفظي عبد الامير، مؤيد جبار حسن، دراسة حالة الاستثمار في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 41، (بغداد: بيت الحكمة)، 2019، ص130.
32. محمود حسين مصطفى، مقومات ومعوقات الاستثمار السياحي في المدن العراقية، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، العدد 7، (بغداد: جامعة مصطفى الامين)، 2022، ص907.
33. حيدر زهير جاسم، رؤى استراتيجية لاستدامة الامن الوطني: دراسة في البعد الانساني، مجلة دراسات دولية، العدد 83، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، 2020، (ص-327ص328).
34. اكرام هادي حمزة، الامن الاقتصادي الدولي، مجلة الحقوق، العددان 38-39، (الجامعة المستنصرية: كلية القانون)، 2020، ص20.
35. ينظر: رياض فاضل محمد، عماد محمد علي، تعزيز الامن الوطني من خلال استشراف منظومة الذكاء الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 27، العدد 126، (جامعة بغداد: كلية الادارة والاقتصاد)، 2021، ص490.
36. مسح المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 2021، الجهاز المركزي للإحصاء، 2022.

كراسة استراتيجية

العدد 25 - 2024

التحديات الأمنية والسياسية للأستثمار في العراق

المحتويات

مقدمة المركز 5

التحديات الأمنية ومسوغات النهوض الاستثماري

في العراق 7-28

الاستثمار في العراق دراسة في المحددات القانونية

والأمنية والسياسية 29-44

المعوقات الأمنية والسياسية للاستثمار في العراق:

رؤى وحلول جديدة 45-67